

**المشكلات التي تواجه تنمية الأحياء الحضرية
من وجهة
نظر سكانها مع مدخل للخدمة الاجتماعية في
التعامل معها**

**د. محمود محمود محمود
الأستاذ المساعد بقسم التنمية والتخطيط
بكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم**

أولاً: مشكلة الدراسة:

تسعى التنمية في البلدان النامية إلى إحداث تغيير في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتنمية الموارد البشرية وتحقيق مستوى أفضل من الأداء الاجتماعي لمواطنيها.

وهذا من منطلق أن التنمية تنطوي على استثمار كافة إمكانيات المجتمع وموارده المادية والطبيعية والبشرية بطريقة رشيدة من أجل صالح الكل وخاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت طويلاً من فرص التقدم والنمو (١) ولذلك لم تعد التنمية مجرد مخططات ونظم اقتصادية وضبط دقيق للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية بل أصبحت مشاركة وطنية وتفاعلاً جماهيرياً وقيماً مشتركة، وسلوكاً جماعياً (٢)، فمن خلالها يستطيع الناس إشباع احتياجاتهم وتحقيق رغباتهم بالشكل الذي يزيد من قدرتهم على مواجهة وحل مشكلاتهم بطريقة فعالة (٣).

ولما كان المجتمع المصري من المجتمعات النامية التي تجاهد من أجل التنمية والتخلص من المشكلات التي خلفها الماضي، فقد اتجهت الدولة نحو الاهتمام المتزايد بقضية التنمية بصفة عامة ريفية أو حضرية، وإذا تركنا التنمية الريفية جانباً واتجهنا إلى التنمية الحضرية نجد أن المناطق الحضرية لازالت تعاني من العديد من المشكلات منها ما يتعلق بانخفاض مستوى المعيشة، ومنها ما يتعلق بارتفاع معدلات البطالة، وانتشار بعض صور الجريمة والاحراف وانخفاض المستوى الصحي والزيادة السكانية، وأيضاً ما يتعلق بمشكلات الإسكان نتيجة نزول أعداد هائلة من أهل الريف إلى الحضر.

بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بالمرافق العامة من مياه وكهرباء وصرف صحي ودورات مياه صحية ووسائل جمع القمامة.... الخ وكلما تعددت الحياة في المجتمعات الحضرية كلما زادت مطالب الناس الاجتماعية من حيث التعليم ونوعه، والوقاية والعلاج الطبي، والمسكن والملبس والمواصلات، ووسائل شغل أوقات الفراغ، وكل هذا يلقي بالمسئولية على القائمين على عملية التخطيط والتنمية لكي يعملوا على القضاء على المشكلات، وتلبية مطالب واحتياجات الناس المتزايدة، وليس ذلك فحسب وإنما لمواجهة كافة تحديات العصر تكنولوجيا واجتماعياً (٤).

ونظراً لأن عملية التحضر في مصر تسير بشكل سريع وملمس إذ تشير الإحصاءات إلى أن تعداد الحضر يقدر له أن يبلغ ٣٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٢ وذلك لعدة عوامل من أهمها:

- ١- الزيادة الطبيعية لسكان الحضر.
- ٢- سوء توزيع السكان بوادي النيل.
- ٣- تحول بعض القرى إلى مدن ودخولها فئة الحضر.
- ٤- إنشاء مدن جديدة لم تكن موجودة من قبل.

٥- التدفق المستمر لتيار الهجرة من الريف إلى الحضر (٥).

لذا يجب أن تكون أهداف تنمية المجتمع المحلي الحضري مرتبطة بالقضاء على الصعوبات والمشكلات التي تواجه المواطنين من أجل إشباع احتياجاتهم.

كما يمكن القول أن أفضل مستوى يمكن أن يتم عليه تحقيق التنمية الحضرية هو المستوى المحلي، والذي يتمثل في جيرة حضرية أو حي من الأحياء أو قرية من القرى، على أن تكون خطط الإصلاح متمشية مع خطط الإصلاح العامة للدولة.

ومن هنا يمكن القول بأن الهدف العام لتنمية المجتمع المحلي الحضري هو خلق بيئة اجتماعية أساسها التعاون والتماسك وذلك بالعمل على:

١- رفع كفاءة أجهزة الخدمات والمرافق الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية داخل البيئة الحضرية.

٢- تنمية المؤسسات المحلية الرسمية وغير الرسمية والتي تحمل على عاتقها، تبعات العملية التنموية (٦).

٣- بناء وتطوير العلاقات الاجتماعية السليمة بين أفراد الحي أو الجيرة الحضرية وجماعات المجتمع بأكمله.

٤- تدعيم مشاركة المواطنين، وتهيئة المناخ المناسب لها وذلك من خلال:

أ- البرامج التعليمية الهادفة، وإرساء قواعد الحياة الديمقراطية السليمة.

ب- توسيع الاتجاه نحو اللامركزية، وإعطاء حرية الحركة واتخاذ القرار على المستوى الأدنى للمحليات (٧).

ج- الاهتمام بالمشروعات ذات العائد الاقتصادي أو النفع المادي للمواطنين.

د- إيجاد برامج تدريبية جادة للقيادات الشعبية، ورفع مستوى كفاءتهم، وتنظيم دورات تدريبية فريقة مستمرة للعاملين في مجال تنمية المجتمع المحلي الحضري.

ويلاحظ أن السياسة الحضرية لتنمية المدن تنصب على المناطق التي تنتقصها الاحتياجات الأساسية مما يساهم في تخفيف حدة المشكلات التي تعاني منها تلك المناطق، كما يتم التركيز على البنية الأساسية لهذه المناطق مما يجعل سكانها يرون أثرا ملموسا وسريعا لعملية التنمية.

ولكن على الرغم من الجهود المتعددة التي تبذلها الحكومات لتنمية المجتمع الحضري لازال هذا المجتمع يعاني من العديد من المشكلات، فلقد أشار العلماء إلى أن المناطق الحضرية تواجه مشكلات غالبيتها يرجع إلى النمو الحضري غير المخطط، ويمكن حصرها في ثلاثة أنواع أساسية

هي:

أ- مشكلات اقتصادية تكمن في عدم وجود أساس اقتصادي يضمن لسكان هذه المجتمعات مستوى معيشي مماثل لما هو قائم في الدول المتقدمة.

ب- مشكلات فيزيقية تتعلق بمسألة التدهور الفيزيقي في البيئة الحضرية، ومن مظاهره ظهور الأحياء المتخلفة، وتضخم حجمها والنقص في الخدمات بما في ذلك الإسكان والمواصلات والمنافع العامة وقلّة الخدمات على اختلاف أنواعها(٨).

ج- مشكلات اجتماعية وتتمثل في حياة المدينة التي تقوم على الأنايية ويقل فيها التماسك والتكافل وتمائل القيم، وتسود الروح المادية بين الأفراد(٩).

وهناك من يشير إلى أن المجتمعات الحضرية تعاني من نوعين من المشكلات هما:

١- مشكلات اقتصادية تتمثل في:

أ- مباني متهاكلة سبب الإضاءة والتهوية والمجاري.

ب- طرق ضيقة وأمكنة اللعب والحدائق محدودة وفي غالبية الأحيان غير متوفرة.

ج- حالة المواصلات سيئة.

د- عدم الاهتمام بالنظافة العامة.

٢- مشكلات اجتماعية وتتمثل في:

أ- انخفاض الدخل.

ب- زيادة الكثافة السكانية وسكن أكثر من عائلة في كل وحدة سكنية.

ج- سوء الحالة الصحية والتعليمية.

د- ارتفاع نسبة التشرد والإجرام والطلاق.

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة نجد أن هناك العديد منها أوضحت ما يعانيه المجتمع الحضري من مشكلات.

فلقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن مشكلات المجتمع الحضري تكمن في صعوبة الحصول على الخدمات الأساسية، وعدم التماسك وعدم الاستقرار، وأرجعت الدراسة سبب المشكلات إلى المنظمات والمؤسسات الرسمية على اختلاف أنواعها لعدم استجابتها لاحتياجات المواطنين(١٠).

كما توصلت إحدى الدراسات إلى أن سكان المجتمع الحضري غير قادرين على تحقيق أهدافهم وطموحاتهم مما يؤثر على إحداث التنمية الحضرية المطلوبة(١١) وأفادت إحدى الدراسات إلى أن المجتمعات الحضرية تعاني من مشكلات أهمها الأمية والفقر والبطالة والإسكان، وضعف إمكانيات الطرق والكهرباء ونقص المياه والخدمات الصحية(١٢).

وأوضحت إحدى الدراسات أن المجتمعات الحضرية تتعرض لتغيرات قوية ينتج عنها مشكلات متعددة منها الفقر

والظروف الحياتية القاسية، بالإضافة إلى الاختلالات الواسعة والمستمرة في السكان (١٣).

وتوصلت إحدى الدراسات النظرية إلى أن المدن الكبرى دائما تضم بعض الأحياء التي تعاني من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تبدو واضحا في انتشار الفقر وسوء حالة المسكن والعزلة الاجتماعية وتفشي الجرائم وانحراف الأحداث، فضلا عن ضعف المستوى الاجتماعي والصحي والتعليمي وزيادة طالبي المساعدات والرعاية الاجتماعية، كما تفتقر المناطق الحضرية إلى الكثير من المرافق والخدمات العامة^(١٤).

كما أوصت إحدى الدراسات بضرورة دراسة مشكلات المجتمعات الحضرية، والتعرف على الاحتياجات الفعلية للمواطنين وتلبيتها، وتوفير قدر من الخدمات والمقومات الأساسية للمشروعات على أن تشارك في هذه الدراسة كافة المؤسسات التنموية والمتخصصين^(١٥).

وانفقت إحدى الدراسات مع العديد من الدراسات التي سبق عرضها في أن المناطق الحضرية تعاني من مشكلات متعددة منها:

أ- تدهور المرافق العامة (مياه شرب - صرف صحي - كهرباء - نظافة عامة).

ب- سوء حالة وسائل المواصلات.

ج- سوء حالة الطرق.

د- عدم كفاية المدارس بأنواعها^(١٦).

وأشارت إحدى الدراسات إلى أن المجتمعات الحضرية على الرغم من الجهود التي تقوم بها المنظمات بأنواعها لازالت تعاني من القصور في الخدمات الحكومية (تعليم - صحة) فضلا عن مشكلات اجتماعية أخرى^(١٧).

كما أكدت إحدى الدراسات على أن المجتمع الحضري في حاجة إلى خدمات الإسكان والتعليم والصحة، وخدمات المواصلات والمرافق وخدمات الأمن، والخدمات الترويحية والدينية^(١٨).

وبينت إحدى الدراسات أن المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الحضرية تكمن في مشكلات تلوث البيئة الحضرية، ومشكلات الإسكان، ومشكلات الهجرة من الريف إلى المدن^(١٩).

وانفقت إحدى الدراسات مع الدراسة السابقة في أن المجتمع الحضري يعاني من احتياجات متعددة مثل الاحتياجات الإسكانية والصحية، وكذلك الاحتياجات المتعلقة بالترويح وشغل أوقات الفراغ، وتلى ذلك الاحتياجات التعليمية ثم الأمنية ثم الدينية^(٢٠).

وأوضحت إحدى الدراسات النظرية بأن هناك مشكلات متعددة تعاني منها المجتمعات الحضرية أهمها ارتفاع كثافة السكان، ومعدلات الخصوبة وتدهور الظروف السكنية، وانخفاض مستويات الدخل^(٢١).

كما أرجعت إحدى الدراسات مشكلات

المجتمع الحضري إلى عدم القدرة على تحديد الأهداف التنموية وأولوياتها^(٢٢).

وأشارت إحدى الدراسات أن مشكلة التلوث بأشكاله من أهم المشكلات التي تواجه تنمية المجتمعات الحضرية^(٢٣).

وأفادت إحدى الدراسات بأن بعض المجتمعات الحضرية تعاني من مشكلات خاصة بخدمات الأسرة والطفولة، ونقص في خدمات تنظيم الأسرة والإسكان^(٢٤).

وأوصت إحدى الدراسات بضرورة الاهتمام بالمشكلات الحضرية ودراسة أسبابها، والبحث عن الحلول لها لتأثيرها السلبي على حياة سكان الحضر وتنميتهم^(٢٥).

وأيدت دراسة أخرى ما توصلت إليه العديد من الدراسات التي سبق عرضها من ضرورة مواجهة المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الحضرية خاصة المشكلات الخاصة بالبنية الأساسية (مياه شرب - كهرباء - صرف صحي)^(٢٦).

كما أفادت إحدى الدراسات بأن المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الحضرية تكمن في عدم وضع سياسة واضحة في صيانة المباني والبنية الأساسية، كما تسود المركزية الحادة في العلاقات بين القمة والقاع وخاصة في مجال تنفيذ الخدمات وإشباع الاحتياجات^(٢٧).

كما أفادت إحدى الدراسات بأن من المشكلات التي يعاني منها المجتمع الحضري مشكلة الغزو الثقافي للأقمار الصناعية وما تؤدي إليه من تدمير للقيم وتؤثر سلبيا على جهود تنمية المجتمع المحلي^(٢٨).

وأشارت دراسة أخرى إلى أن نقص البرامج الثقافية وبرامج الشباب بالإضافة إلى تدهور الخدمات التعليمية وخدمات الرعاية الصحية من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الحضري^(٢٩).

وأوصت دراسة أخرى بضرورة البحث المتواصل عن الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمعات الحضرية، وأيدت ضرورة مشاركة كافة الجهات والمنظمات في مناقشة المشكلات، واستخدام التقنيات العلمية في الدراسات، كما أكدت على أهمية الاستشارة والإعلام للسكان الحضريين فيما يخص مشكلاتهم^(٣٠).

كما أوضحت إحدى الدراسات بأن مشكلات المجتمعات الحضرية متغيرة ومتجددة وتظهر باستمرار وغالبيتها تكمن في صراع القيم وتدهور في المستوى السكني لبعض الفئات، وأوصت الدراسة بأهمية تصميم البرامج ووضع الخطط التي تتسم بالمرونة لمواجهة هذه المشكلات^(٣١).

وأشارت إحدى الدراسات إلى خطورة المشكلات الحضرية وأهمية تدخل الخدمة الاجتماعية لمواجهتها من خلال مداخلة المتعددة خاصة مشكلة السكان والامية وتلوث البيئة^(٣٢).

كما أوصت إحدى الدراسات بضرورة قيام الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة بالتصدي للمشكلات الحضرية وزيادة الوعي الثقافي لسكان البيئة الحضرية، واستشارتهم لتحديد احتياجاتهم والتصدي لمشكلاتهم والعمل مع كافة المنظمات الحضرية^(٣٧).

وبينت إحدى الدراسات أن مشكلات المجتمع الحضري متعددة ومتنوعة ومتغيرة وإن كانت تنحصر دائما في البطالة والإسكان والتعليم، وأوصت بضرورة دراستها باستمرار لتحديد ما يستلزمه استخدام الاستبيانات والزيارات والمقابلات، واستثمار البيئة للحد منها ما أمكن^(٣٨).

وتوصلت إحدى الدراسات إلى أهمية تعبئة الجهود الإمبريقية ودعم القدرات المحلية لتحسين نوعية الحياة لسكان الحضر، وضرورة التوصل إلى حلول عاجلة للمشكلات بعد تحديدها^(٣٩).

ويتضح من خلال العرض السابق للدراسات ما يلي:

١- ضرورة التعرف باستمرار على احتياجات ومشكلات المجتمعات الحضرية، وذلك نتيجة للتغيرات السريعة التي تتعرض لها هذه المجتمعات وتظهر مشكلات جديدة تؤثر على خطط وبرامج التنمية الحضرية.

٢- أجمعت غالبية الدراسات على أهمية الدراسة المستمرة لمشكلات المجتمعات الحضرية على أن يشارك في هذه الدراسة كافة المنظمات الموجودة على المستوى المحلي، وكذا الجامعات ومراكز البحوث على أن يتم خلال الدراسة استخدام التقنيات الحديثة والمقاييس والاستبيانات للتوصل إلى المشكلات وكيفية الحد منها.

٣- أكدت معظم الدراسات على أن غالبية المشكلات التي يعاني منها المجتمع الحضري ترجع إلى المنظمات العاملة في المجتمع على اختلافها، وكذلك إلى عدم مشاركة سكان المجتمع الحضري في تحديدها وفي قضايا التنمية بوجه عام.

٤- أجمعت غالبية الدراسات على ضرورة الاهتمام بالمؤسسات التنموية التي تعمل في نطاق الحضر لدورها الفاعل في التصدي للمشكلات المتجددة. بالمجتمع الحضري ودراساتها.

٥- أن المشكلات المتعددة التي تظهر في المجتمعات الحضرية تجعل الحكومات غير قادرة على تلبية كافة الاحتياجات، والحد من المشكلات بالمجتمعات وهو ما يتطلب تضافر الجهود الحكومية والأهلية من أجل إشباع الاحتياجات، والحد من المشكلات حتى لا تؤثر على خطط التنمية.

٦- أن الوعي التنموي والبيئي لسكان الحضر أمر في غاية الأهمية في التعبير عن مشكلاتهم واحتياجاتهم والطرق المثلى لعلاجها وتلبيتها. ويعتقد الباحث أنه في إطار اهتمام مهنة الخدمة

الاجتماعية بدراسة مشكلات المجتمع الحضري يتعين عليها وطرقها أن توالى اهتمامها بالمدخل الجديدة والمتطورة للتعامل مع المشكلات، وهذا ملأ أوضحت إحدى الكتابات والتي أشارت إلى ضرورة استخدام مدخل متطورة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تواجه المجتمعات حتى تكون الخدمات المقدمة لهم ذات فاعلية^(٣١).

كما يتأتى ذلك من منطلق أن الخدمة الاجتماعية تتسم بأنها معيارية لأنها تتعامل مع الظواهر الإنسانية كما ينبغي أن تكون عليه، كما تهدف إلى مساعدة الناس على اكتساب مقدرة متزايدة لحل ما يقابلهم من مشكلات بالإضافة إلى إيصالهم بالأنظمة الاجتماعية التي تدمهم بالموارد والخدمات^(٣٢).

وبناء على ما تقدم من أهمية التحديد المستمر للمشكلات الحضرية - من منطلق أن التنمية الحضرية بحاجة إلى دفعة قوية لمواجهة الصعوبات والمشكلات التي يواجهها المواطنون في المجتمعات الحضرية، وأهداف تنمية المجتمع المحلي الحضري والتي ترتبط بالقضاء على الصعوبات وحل المشكلات من أجل الوصول إلى إشباع الاحتياجات، وعلى ما أكدته الدراسات السابقة من أهمية التعامل مع المشكلات المتجددة في المجتمعات الحضرية.

الأمر الذي دفع الباحث إلى دراسة المشكلات التي تواجه تنمية الأحياء الحضرية مع اقتراح مدخل للخدمة الاجتماعية للتعامل معها. ثانياً : أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة للعديد من النقاط هي:

١- الاهتمام غير المسبوق الذي تحظى به المجتمعات الحضرية في هذه الفترة وفي إطار تراجع كثير من الحكومات عن أداء بعض الخدمات الأساسية للمواطنين، مما يجعل التوصل إلى المشكلات التي تظهر في المدن ووضع حد لها أمر في بالغ الأهمية يجب أن تشارك فيه الخدمة الاجتماعية باستمرار.

٢- تتواءم هذه الدراسة مع الأهداف الاستراتيجية للعقد الرابع للتنمية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في ١٩٩٥ والذي أكد على ضرورة تجاوب عملية التنمية مع الاحتياجات والمشكلات الاجتماعية التي تواجه أفراد المجتمعات سواء في الريف أو الحضر.

٣- تأكيد دور الخدمة الاجتماعية في المساهمة في حل المشكلات التي تواجه المجتمع الحضري، مما يجعل المهنة تأخذ دورها بين المهن نظراً لأنها تتعامل مع الاهتمامات الحقيقية للمجتمع المصري.

٤- قد يستفاد من نتائج الدراسة في تصعيد هذه المشكلات إلى الجهات التنفيذية بالمحافظة والتركيز عليها ووضعها في دائرة اهتمامها والتفكير في حلول لها.

٥- توفر الدراسة بعض البيانات الديموجرافية عن السكان كحجم الأسرة والحالة التعليمية والاقتصادية، هذا إلى جانب بيانات تفصيلية عن مشكلاتهم، مما يعتبر عاملاً هاماً يبنى عليه التخطيط لتنفيذ العديد من الخدمات ومواجهة المشكلات.

٦- قد يستفاد من هذه الدراسة في تطوير خطط إعداد الأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون في المجتمعات الحضرية بما يمكنهم من القيام بدورهم المستهدف في مجال تنمية المجتمعات الحضرية.

٧- أهمية التنمية الحضرية بوجه عام، والتصدي للمشكلات الحضرية بوجه خاص كهدف أساسي في استراتيجية التنمية في مصر.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:
- ١- الوقوف على مشكلات الحي الحضري محل الدراسة كما يراها سكانه.
 - ٢- التوصل إلى مدخل مقترح للخدمة الاجتماعية للتعامل مع هذه المشكلات.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

- ١- ما المشكلات التي يعاني منها سكان الأحياء الحضرية؟
- ٢- ما المدخل المقترح للخدمة الاجتماعية للتعامل مع هذه المشكلات؟

خامساً: مفاهيم الدراسة وإطارها النظري:

أولاً: المجتمع الحضري:

لقد وضعت العديد من التعريفات للمجتمع الحضري يعرض الباحث بعض منها ثم ينتهي بتعريف إجرائي يتواءم مع دراسته الراهنة. يعرف المجتمع الحضري بأنه مجتمع يتميز بأنه ذو كثافة سكانية عالية، وتسيطر عليه المهن غير الزراعية، وتقسيم عمل معقدة، ونظام حكم محلي رسمي، ويتميز السكان فيه بأنهم غير متجانسين وتسود بينهم علاقات ثانوية (غير شخصية وتعاقدية) ويعتمدون على الضوابط الاجتماعية الرسمية^(٣٨).

وثمة فريق آخر من العلماء يرى أن تعريف المجتمع الحضري يتطلب أن يؤخذ في الاعتبار عدداً من الخصائص التي تميزه عن المجتمع الريفي وهي:

- ١- المهنة. ٢- البيئة. ٣- حجم السكان. ٤- كثافة السكان.
- ٥- الحراك. ٦- نسق التفاعل. ٧- تجانس أو لا تجانس السكان.
- ٨- التمايز والتدرج الاجتماعي^(٣٩).

وعلى الرغم من اختلاف العلماء في تحديد مفهوم المجتمع الحضري إلى أن هناك ملامح تميز حياة المدينة، وتعطى

- مفهوما للمجتمع الحضري ومن أهم هذه الملامح ما يلي:
- ١- تزايد الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة والمعدات الآلية فسي العمليات المختلفة للإنتاج بدلا من الاعتماد على القوى البشرية والحيوانية.
 - ٢- تزايد التخصص الفني وتعدد مجالاته.
 - ٣- تزايد الإنتاج والموارد والثروات خاصة تلك التي تقوم على التصنيع واستخدامات التكنولوجيا.
 - ٤- سيادة الفكر العقلاني الذنوي القائم على أساس واقعي بدلا من التفكير الميتافيزيقي والوجداني.
 - ٥- سيادة القوانين الوضعية على كافة أشكال الضبط الاجتماعي الأخرى.
 - ٦- تزايد قيام العلاقات وتعقدتها وأداء الوظائف والأدوار على أساس من الإيجاز^(١٠).

ويمكن للباحث أن يضع تعريفا إجرائيا للمجتمع الحضري يتواءم مع الدراسة الراهنة فيما يلي:

- ١- منطقة جغرافية محدودة المعالم.
 - ٢- يتميز بكثافة سكانية عالية، وثقافة مشتركة.
 - ٣- تتعقد فيه العلاقات الاجتماعية.
 - ٤- يخضع سكانه للضبط الاجتماعي الرسمي.
 - ٥- يتوافر فيه قدر من الخدمات الأساسية اللازمة لحياة أفراده وبيئة صحية ملائمة.
 - ٦- يزداد فيه التخصص وتقسيم العمل، وتتعدد الوظائف الاجتماعية.
 - ٧- يعتمد على المنظمات الرسمية كأساس لمواجهة متطلبات المعيشة المشتركة لأفراده.
- كما يعرف الباحث الحي الحضري في دراسته الراهنة بأنه مجموعة من الناس تتوافر فيهم العلاقات الشخصية والصدقة والجوار ولهم عادات شعبية ويقوم بينهم تضامن في غالبية شئون حياتهم.

ثانياً: تنمية الأحياء الحضرية:

بدأ استخدام مصطلح التنمية الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في بريطانيا بعد ذلك بغرض مواجهة الفقر المترکز في الأحياء، وقد كانت مشروعات التنمية الحضرية تتضمن تقديم خدمات مادية مثل تحسين الخدمات الاجتماعية، وتطوير التدريب المهني، وتقديم المساعدات القانونية، وتوفير المساكن رخيصة التكلفة، ولقد أصبحت تنمية المجتمعات الحضرية سياسة قومية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٦٤^(١١).

وتعرف التنمية الحضرية بأنها العمليات الإدارية التي يتم عن طريقها مساعدة المجتمع المحلي الحضري على التغيير عن طريق حل المشكلات المحلية التي تقابل المجتمع، ومن ثم رفع مستوى

الحياة فيه بأكبر إسهام ممكن من المواطنين بالتعاون مع الحكومة بمستوياتها المختلفة^(١٦).

كما عرفت بأنها الجهود التي يبذلها سكان الحضر للنهوض بالمناطق الحضرية عن طريق مجالس الأحياء ومجالس الخدمات الاجتماعية والوحدات الاجتماعية وتهدف إلى تعريف السكان بأحوال بيئتهم، وتهيئة الفرص لمساهمة كل فرد بقدر ما يستطيع في خدمة هذه البيئة وتوفير الخدمات التي يحتاجها الناس وتنظيم وتنسيق هذه الخدمات^(١٧).

ومن خلال ما سبق يضع الباحث تعريفا إجرائيا لتنمية الأحياء الحضرية يتواءم مع دراسته الراهنة فيما يلي:

١- عملية تستهدف الكشف عن المشكلات التي تظهر باستمرار في الحضر الحضري نتيجة للتغيرات المتواصلة التي تتعرض لها المجتمعات.

٢- تعمل هذه العملية على زيادة قدرات الأفراد على فهم وإدراك مشكلات الحضر وحلهم على التعاون مع الأفراد الآخرين لتحقيق حياة أفضل.

٣- تستهدف هذه العملية تدعيم القدرة البنائية للحضر عن طريق إنشاء تنظيمات جديدة تعمل على الحد من المشكلات وإشباع الاحتياجات لأفراد الحضر وإحداث نوع من التكامل في الخدمات المقدمة لهم.

٤- تسعى هذه العملية إلى تحقيق ما يلي في الحضر:

أ- تنمية العلاقات الاجتماعية القائمة في الحضر.

ب- رفع المستوى الثقافي والاجتماعي والصحي لأفراد الحضر.

ج- تغيير الأفكار والاتجاهات الخاصة بالأفراد، وتأهيلهم وتدريبهم على أساس سليم بما يحقق الرفاهية لهم على كافة المستويات.

٥- يشارك في إحداث هذه العملية كافة الهيئات والمنظمات الموجودة في الحضر حكومية أو أهلية ومنظمات أخرى من خارج الحضر.

٦- تسعى هذه العملية في أهدافها البعيدة إلى تحسين مستوى المعيشة من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ثالثاً: أهداف تنمية الأحياء الحضرية:

يمكن القول أن أهداف تنمية الأحياء الحضرية تنبع من أهداف تنمية المجتمع الحضري ككل، والتي أشار البعض في أنها تكمن فيما يلي:

١- تنمية الموارد المحلية داخل المجتمع المحلي الحضري.

٢- زيادة متوسط دخل الفرد كمرحلة في طريق القضاء على الفقر الحضري.

٣- الاستخدام الكامل للموارد المادية والبشرية داخل المجتمع الحضري والعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية.

٤- التوزيع العادل للثروة والدخل والقوة الاقتصادية داخل المدينة وبين الأحياء المختلفة.

٥- ضرورة مشاركة الأهالي في رأس المال وتنفيذ الأفكار الاقتصادية المستحدثة داخل المجتمع الحضري^(١١).

كما يرى البعض أهداف أخرى للتنمية الحضرية منها:

١- تنمية العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراد الجيرة الواحدة أو المجتمع الحضري بأكمله.

٢- رفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه ومستقبله.

٣- رفع المستويات الثقافية والاجتماعية والصحية للأفراد.

٤- زيادة قدرات الفرد على فهم مشاكله وحثه على التعاون مع الأفراد الآخرين لتحقيق حياة أفضل^(١٢).

ومن خلال ما سبق عرضه نحدد أهداف تنمية الأحياء الحضرية فيما يلي:

١- زيادة أداء الأجهزة والخدمات والمرافق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية داخل البيئة الحضرية.

٢- تدعيم مشاركة المواطنين في الحي الحضري، وتهيئة المناخ المناسب لهم وذلك من خلال:

أ- البرامج التعليمية الهادفة، وإرساء قواعد الحياة الديمقراطية.

ب- الاهتمام بالمشروعات ذات العائد الاقتصادي أو النفع المادي للمواطنين.

ج- إيجاد برامج تدريبية جادة للقيادات الشعبية ورفع مستوى كفاءتهم، وتنظيم دورات تدريبية مستمرة للعاملين في الأحياء الحضرية.

٣- اكتشاف القيادات المحلية في الحي، وتنمية قدراتها على تحمل المسئولية للنهوض بالحي الذي يعيشون فيه ويتفاعلون مع أفرادهم.

٤- بناء وتطوير العلاقات الاجتماعية السليمة بين أفراد الحي وجماعات المجتمع بأكمله.

٥- زيادة قدرات أهالي الحي على فهم مشاكلهم، وحثهم على التعاون مع الأفراد الآخرين لتحقيق حياة أفضل.

رابعاً: مشكلات الأحياء الحضرية:

١- مفهوم المشكلات:

لقد تعددت تعريفات المشكلات فهناك من ينظر إلى المشكلة على أنها مسألة أو إعاقة يمكن أن تسبب للفرد القلق أو فقدان الثقة بالنفس، وإحداث معوقات في أسلوب حياته تقف حائلاً دون تكيفه مع المتغيرات التي تواجهه^(١٣).

وإذا كان هذا التعريف ركز على الفرد فهناك من يعطى التعريف الشمول فيراها بأنها موقف يؤثر في عدد من

الأفراد بحيث يعتقدون أو يعتقد الأعضاء الآخرون في المجتمع بأن هذا الموقف هو مصدر الصعوبات والمساوى^(١٧).

وهناك من يرى المشكلة بأنها مواقف تؤثر في عدد كبير ملحوظ من الناس وفي طرق حياتهم بصورة ضارة وغير صحيحة ومن خلال هذه النظرة يمكن استنباط الطرق التي يمكن من خلالها تخفيف حدة المشكلات الاجتماعية أو إصلاحها أو منعها قبل حدوثها^(١٨).

ومن خلال ما سبق عرضه يتضح أن وضع تعريف للمشكلة يتوقف دائما على المجال الذي تقع في نطاقه، ومن ثم تميزها عن غيرها فهناك مشكلات اجتماعية ومشكلات ثقافية ومشكلات صحية ومشكلات مجتمعية وكل منها له صفات تحدده بوضوح.

ويحدد الباحث تعريفا إجرائيا للمشكلات في دراسته الراهنة فيما يلي:

١- مواقف تواجه سكان الأحياء الحضرية وتقف حائلا أمام إشباع احتياجاتهم الحياتية.

٢- تعجز قدراتهم وإمكانياتهم الذاتية عن مواجهتها.

٣- يؤدي استمرار هذه المشكلات إلى نقص في أداء غالبية السكان لوظائفهم الاجتماعية.

٤- يؤثر استمرار هذه المشكلات على عمليات تنمية الأحياء الحضرية.

٥- تهدد هذه المشكلات استقرار سكان الأحياء الحضرية وطرق حياتهم بصورة ضارة وغير صحيحة.

٦- تحتاج هذه المشكلات إلى مجهودات حكومية من ناحية، ومشاركة أهالي هذه الأحياء من ناحية أخرى.

٢- خصائص مشكلات الأحياء الحضرية:

لمشكلات الأحياء الحضرية خصائص وسمات يمكن للباحث الإشارة إليها فيما يلي:

أ- المشكلات الحضرية كغيرها من المشكلات لها أسبابها المتعددة وهناك العديد من العوامل التي تؤثر فيها، كما أنها تنبع عادة من ظروف المجتمع والقيم السائدة فيه.

ب- تنجم المشكلات الحضرية من التغيرات الاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع فهي وثيقة الصلة بالتغير الاجتماعي.

ج- للمشكلات الحضرية تأثير على كافة فئات المجتمع الحضري وإن كانت تأثيراتها بدرجات متفاوتة.

د- تحتاج المشكلات الحضرية دائما إلى تدخل من الهيئات الحكومية كسلا فيما يخصه، ولا يمكن الاعتماد على الجهود الذاتية بمفردها عند مواجهة هذه المشكلات.

٣- مشكلات الأحياء الحضرية:

لقد تعددت الآراء ووجهات النظر في عرض مشكلات الأحياء الحضرية وإن كانت في غالبيتها لا تختلف عن مشكلات المجتمعات الحضرية التي أشار إليها المتخصصون، ونعرض بعضاً من هذه الآراء. فهناك من يرى أن أهم المشكلات التي تكمن في المجتمعات أو الأحياء الحضرية هي:

أ- التفكك: ويؤدي التفكك إلى ضعف الضبط الاجتماعي القائم على العلاقات، وأيضاً عدم تعاون سكان الحي لمقابلة حاجاتهم المحلية المشتركة.

ب- التفكك الأسري: وينجم عن خروج كل من الزوج والزوجة إلى العمل وخاصة المرأة وقدرتها على الاستقلال، وهذا يؤدي إلى تخلخل في الولاء للأسرة، ومن مظاهره التفكك وتشتت الأحداث والنزاع الأسري.

ج- التسول: حيث تظهر طائفة من المتسولين بسبب ضعف التكافل الاجتماعي وقلة الترابط الأسري، وضعف الضبط الاجتماعي الأولى.

د- ظهور الأحياء المتخلفة: حيث نجد الفقر والازدحام وتهدم المباني ونقص الخدمات التعليمية والصحية والعمرائية والحدائق والملاعب في تلك الأحياء عن باقي المدينة^(١٠).

وهناك من يرى أن المشكلات التي تعاني منها المجتمعات تكمن فيما يلي:

أ- مشكلات اجتماعية.

ب- مشكلات اقتصادية.

ج- مشكلات تعليمية.

د- مشكلات صحية.

و- مشكلات ترويحية^(١٠).

والبعض يشير إلى أن المجتمعات الحضرية تعاني من نوعين من

المشكلات هما:

١- مشكلات اقتصادية: تتمثل في المباني المتهاككة سيئة الإضاءة والتهوية، والطرق الضيقة، وأماكن اللعب والحدائق غير موجودة، والمواصلات السيئة، وعدم الاهتمام بالنظافة العامة.

٢- مشكلات اجتماعية: وتتمثل في انخفاض الدخل بصفة عامة وازدياد كثافة السكان، وسكن أكثر من عائلة في كل وحدة سكنية، وسوء الحالة الصحية والتعليمية، وارتفاع نسبة التشرذم والإجرام والطلاق، وحاجة المواطنين إلى ضغط خارجي لتنظيم العلاقات بينهم^(١١).

ويحدد الباحث من خلال ما سبق المشكلات التي تعاني منها المجتمعات والأحياء الحضرية فيما يلي:

١- المشكلات العمرانية:

تعتبر المشكلات العمرانية من أهم المشكلات التي تواجه جهود التنمية في مصر، ولقد أدت مشاكل السكان إلى ظهور مشكلات خطيرة تمثلت في انتشار المناطق العشوائية وبدائية المرافق أو غيابها مثل مصادر المياه النقية أو نظام صرف صحي أو تيار كهربائي وغير ذلك، بالإضافة إلى تهاك المباني وسوء الإضاءة والتهوية وتراكم القاذورات والقمامة وغير ذلك سواء كان هذا في الأحياء القديمة أو بعض الأحياء الحديثة^(٥٢).

ولقد أوضحت العديد من الدراسات أن التكديس العمراني في معظم المدن المصرية كانت نتيجة للانفجار السكاني، والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وهذا أدى إلى تحول المدن إلى نمط عمراني يتضمن داخله مجموعة من الأشكال العمرانية المختلفة فمنها الحضري وشبه الحضري والريفي بجانب المناطق المتخلفة والهامشية والعشوائية.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لمواجهة هذه المشكلة، إلا أنها تراجعت في فترة السبعينات وحتى الآن بسبب استفحال الأزمة الاقتصادية مما ترتب عليه وجود أزمة واضحة في مجال الإسكان، حيث أن سوق الإسكان في تلك المدن أصابته هزات عنيفة في السنوات الأخيرة تحت وطأة المضاربة على الأرض، ودخول الاستثمار الأجنبي في هذا المجال، وارتفاع أسعار مواد البناء وعدم وفاء الوحدات السكنية المتاحة لحاجات الأفراد والأسر سواء من ناحية إعدادهم المتزايدة أو متطلباتهم المتطورة^(٥٣).

ويمكن الإشارة هنا إلى المشكلات العمرانية أو ما نسميه بمشكلات البنية الأساسية في الأحياء الحضرية إلى:

أ- سوء حالة الطرق والحواري والأذقة.

ب- الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي.

ج- الانقطاع المستمر لمياه الشرب.

د- طفح المجارى وسوء حالة الصرف الصحي.

هـ- عدم تشجير الشوارع والاهتمام بالمساحات الخضراء.

و- تكاثر أكوام النفايات، وعدم وجود أماكن مخصصة للتخلص منها.

ز- سوء حالة شبكة الاتصالات (التليفونات).

ح- نقص في الوحدات السكنية المعروضة.

ز- انتشار السكن العشوائي على أطراف الحي.

٣- المشكلات الاجتماعية:

حيث تتضمن الأحياء الحضرية بعض المناطق الفقيرة والمحرومة وهذه في حد ذاتها تثير مشكلات اجتماعية خطيرة تتمثل في الجنوح والاحتراف، وارتفاع معدلات الجريمة، كما تنتشر بعض المظاهر السلبية مثل اللامبالاة وضعف الشعور بالمسئولية الاجتماعية لدى بعض السكان مما يقلل من فاعلية

مشاركتهم في برامج التنمية.

كما توجد صورة أخرى من صور المشكلات الاجتماعية مثل مشكلة صراع المعايير والقيم الثقافية خاصة بين المهاجرين في الحي والذين يحملون جذور ثقافية تقليدية في الريف ويتفاعلون مع معايير وقيم ثقافية مستحدثة في نطاق الحي.

ويمكن تحديد بعض المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الأحياء

فيما يلي:

- أ- ضعف الضبط الاجتماعي القائم على العلاقات الأولية.
- ب- عدم تعاون سكان الحي لمقابلة حاجتهم ومشكلاتهم.
- ج- ارتفاع نسبة الطلاق والنزاعات الأسرية.
- د- تشرذم الأحداث.
- هـ- ضعف التكافل الاجتماعي.
- و- قلة الترابط الأسري.
- ز- التسول.
- ح- ارتفاع معدلات الجريمة مثل (السراقات - إدمان المخدرات - المشاجرات).

٣- المشكلات التعليمية:

تعاني الأحياء الحضرية أيضا من مشكلات تعليمية متعددة، فحل المشكلات التعليمية لا يتوقف على إنشاء المدارس، فالأحياء تعاني من مشكلات تعليمية تعاني منها معظم المجتمعات الحضرية والريفية على حد سواء وتمثل في عدد التلاميذ في الفصل، ومتوسط عدد التلاميذ لكل مدرس، ومتوسط الإنفاق على التلميذ في مختلف المراحل التعليمية، هذا فضلا عن تدهور المستوى التعليمي للمعلمين أنفسهم وعدم تناسب محتوى المقررات التعليمية مع الاحتياجات الحقيقية من التعليم والتدريب (٥٤).

ويمكن الإشارة إلى بعض المشكلات التعليمية في الأحياء الحضرية

من خلال ما سبق وهي:

- أ- ارتفاع عدد التلاميذ في الفصل الدراسي الواحد عن العدد المقرر.
- ب- ازدحام المرافق التعليمية مما يؤثر على العملية التعليمية.
- ج- عدم تفاعل المدارس مع الحي ومشكلاته.
- د- عدم وجود مكاتب للأطفال.
- هـ- عدم وجود فصول تقوية للطلاب في المراحل التعليمية المختلفة.
- و- عدم وجود فصول لمحو الأمية.

وتعتبر مشكلة ارتفاع نسبة الأمية بين سكان بعض الأحياء من

أبرز المشكلات التي تعوق الأفراد عن الاستفادة من الموارد المتاحة لهم

بالحي ومشاركتهم في برامج ومشروعات تنمية

الحي، هذا إلى جانب عدم إدراكهم ووعيهم

بالمشكلات التعليمية وأثارها على أهالي الحي.

٤- المشكلات الصحية:

تعتبر المشكلات الصحية من المشكلات التي تعوق تنمية الأحياء الحضرية ولعل من أسباب تواجد المشكلات الصحية في بعض الأحياء عدم وجود المسكن الصحي الملائم، وتكدس الأسرة في أماكن سيئة التهوية، وقلة الإرشاد الصحي والوعي بالصحة والخدمات الصحية المتوفرة بالحي أو بالأحياء القريبة.

ويمكن الإشارة إلى أهم المشكلات الصحية في بعض الأحياء فيما يلي:

- ١- عدم توافر الخدمات الصحية الخاصة بالأسرة والطفولة (التطعيم - خدمات تنظيم الأسرة).
- ٢- قلة المستوصفات وانتشار العيادات الخاصة.
- ٣- انتشار بعض الأمراض الناجمة عن تلوث البيئة الحضرية (الحساسية بأنواعها - أمراض العيون - الأمراض المعدية).
- ٤- انتشار الحشرات بأنواعها.
- ٥- نقص الوعي الصحي لغالبية السكان.
- ٦- نقص خدمات الإسعاف.
- ٧- ارتفاع وفيات الأطفال في متوسط الأعمار.

٥- المشكلات الاقتصادية:

تعتبر المشكلات الاقتصادية من المشكلات غير المقصورة على الأحياء الحضرية فقط بل تعاني منها كافة المجتمعات وكافة البلدان، ومن المشكلات الأخطر انتشارا في الأحياء البطالة بأنواعها، وانخفاض الدخل وندرة السلع والخدمات، ونقص مشروعات الأسر المنتجة، وارتفاع بعض السلع، وعدم وجود منافذ لتوزيع الخبز، وضعف الرقابة على أسعار السلع.

٦- المشكلات البيئية:

كثيرا ما تعرف البيئة الحضرية بأنها بيئة مصطنعة أوجدتها قدرة الإنسان على استحداث الأدوات واستخدامها في مجالات تفاعلية مع البيئة الطبيعية^(٥٥)، ومن المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الحضرية بأحيائها مشكلات تلوث البيئة، فلقد أحدث الإنسان الحضري في البيئة الطبيعية خللا هائلا بعد استخدام أدوات العلم، وأصبح هذا الخلل الأيكولوجي في التوازن غير صالح إطلاقا بالنسبة لحياة الإنسان الحضري.

ولقد ثبت أن المناطق والأحياء الحضرية تزدهم بالسيارات التي تقذف بالعوادم مثل أول أكسيد الكربون والرصاص فيعيش الإنسان والحيوان والنبات على الهواء الملوث، ومع اختلاط عادم

السيارات بقطرات بخار الماء والأمطار يتحول إلى حامض نيتريك سام كما تتولد الهيدروكربونات أثناء عملية الاحتراق الداخلي، وهذا له أضرار شديدة بالعيون والجهاز التنفسي^(٥٦)، وأهم مظاهر تدهور البيئة ما يلي:

- أ- تلوث الهواء.
- ب- تلوث المياه السطحية والباطنية.
- ج- التلوث الضوضائي.
- د- التلوث بالنفايات.
- هـ- التلوث بالمبيدات الحشرية.
- و- التلوث بالإشعاعات والتغيرات الكيميائية والفيروسات^(٥٧).

ويمكن الإشارة إلى بعض مشكلات البيئة في الأحياء الحضرية والتي تتمثل فيما يلي:

- أ- تلوث المياه في المواسير والخزانات.
- ب- تلوث الهواء بالأبخرة المتصاعدة من عوادم السيارات والورش والمصانع الصغيرة.
- ج- تلوث المنازل والشقق السكنية بالإشعاعات والتغيرات الكيميائية والفيروسات.
- د- تلوث الشوارع من إلقاء النفايات وعدم وجود وسيلة مستمرة لتنظيف الشوارع.

٧- مشكلات الغزو الثقافي للأقمار الصناعية:

تعتبر مشكلات الغزو الثقافي ليست بمشكلة على الأحياء الحضرية فقط بل تؤثر على كافة المجتمعات ريفية أو حضرية، ومشكلة الغزو الثقافي تنبع من التطور المذهل الذي حدث في العشر سنوات الأخيرة في ميدان الاتصال ويعتبر من نتاج العولمة.

والغزو الثقافي ما هو إلا نوع من الاحتلال الفكري أو البرمجة الذهنية تغير الاتجاهات والسلوكيات وتجعل الإنسان يفكر ويتحرك ويسلك على غير طبيعته.

ولقد أكدت البحوث والدراسات أن سلوكيات الفرد تتغير نتيجة لمشاهدة الأقمار الصناعية، وبالتالي تنعكس هذه السلوكيات على علاقته بالأسرة وعلاقاته بالعمل، وعلاقاته بزملائه وعلاقته بالجيران، وقد أوصت هذه الدراسات إلى أهمية تقنين المادة التي تستقبلها الأقمار الصناعية وضرورة وجود شفرة لبرمجة بعض القنوات، كما وصفته العديد من الدراسات بأنه نوعية من الغزو الاستعماري فلم يعد الغزو بالجيش يفيد في المرحلة الحالية، ولكنه غزو ثقافي يحقق أكثر مما تحققه القوات المسلحة^(٥٨).

ففي الأحياء الحضرية انتشرت أجهزة الدش على

أسطح المنازل وخاصة في الأوساط الشعبية على الرغم من أن مستويات الدخل لا تسمح بشرائها.

ويلاحظ أن مضامين ما بنته الأعمار الصناعية غالبته في الواقع لا يتفق مع الدين والقيم والعادات والتقاليد الشرقية، الأمر الذي قد يكون له انعكاسات سلبية على كافة خطط وبرامج تنمية الأحياء الحضرية حيث سيكتسب مواطني هذه الأحياء سلوكيات غريبة عن المجتمع مثل التقليد الأعمى واللابالاة وتنتشر ظواهر مرضية مثل التغيب عن العمل ونقص الإنتاجية، وعدم تقدير الوقت.. الخ.

٨- مشكلات ترويجية :

تعتبر المؤسسات الترويجية ذات أهمية قصوى للأحياء الحضرية، كما أن توفر هذه النوعية من المؤسسات يعمل على تنمية الشخصية، واستثمار القدرات والإمكانات الخاصة بأهالي الحي في عمل مفيد جسميا واجتماعيا، ومن المشكلات التي تحد من قضاء وقت الفراغ والترويج ما يتعلق بالإمكانات مثل عدم وجود الأندية والساحات ومراكز الشباب أو تواجد هذه المؤسسات مع عدم وجود المتخصصين ذوي المهارة في أداء العمل، ومن ثم أصبح هناك ضرورة لمعرفة المشكلات الترويجية في هذه الأحياء والحد منها ما أمكن.

ومن خلال ما سبق عرضه من مشكلات للأحياء الحضرية نصل إلى مجموعة الحقائق هي:

- ١- أن التحضر ظاهرة تتطور وتنمو سريعا في المجتمعات، وينجم عنها العديد من المشكلات التي تتناول قطاعات التنمية الأربع وهي:
 - أ- القطاع الاجتماعي ويشمل مجالات العلاقات والوعي والمسئولية الاجتماعية والمشاركة ودراسة توزيع القوة والصحة والدخل.
 - ب- القطاع الاقتصادي ويشمل الإنتاجية وتطوير الهياكل الأساسية للإنتاج وتوزيع العائد.
 - ج- القطاع التكنولوجي ويشمل أساليب الإنتاج، النقل، الاتصالات.
 - د- القطاع السياسي ويشمل مصادر القوى والنفوذ في المجتمع وأساليب اتخاذ القرارات، وأساليب التعامل السياسي^(٥٩).
- ٢- أن أسلوب معالجة مشكلات الأحياء الحضرية يحتاج إلى الدراسة والتخطيط الجيد، والتوصل إلى أسبابها والعوامل التي تكمن وراءها حتى تكون معالجة واقعية وفعالة، مع مراعاة وضع خطط للعمل تشمل إجراءات وقائية للحد من هذه المشكلات والقدرة على التنبؤ بحدوثها قبل وقوعها فعلا.
- ٣- أن المشكلات الناجمة من عمليات التحضر تحتاج إلى تنظيم إداري على مستوى عالي ولوائح ونظم واستخدام للتكنولوجيا

والدراسات العلمية حتى يمكن الحد منها، وتحقيق تنمية اجتماعية متواصلة لأهالي المجتمع الحضري.

٤- أن الهجرة ذات تأثير كبير على الأحياء الحضرية سواء كانت هجرة بهدف الإقامة والسكن في الحي أو هجرة على مستوى المهارات الفنية ويجب العمل على استثمار الجانب الإيجابي منها، والتعامل بمهنية مع الجانب السلبي.

٥- عند التعامل مع مشكلات الأحياء الحضرية يجب مراعاة الآتي:

- أ- التوزيع الجغرافي للجماعات المختلفة، ووظيفة كل جماعة منها.
- ب- الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بين هذه الجماعات بعضها والبعض الآخر وأثرها في العلاقات المختلفة.
- ج- العلاقات بين التوزيع الجغرافي في المدينة، والتوزيع الجغرافي للخدمات بها^(١٠).

خامساً: الخدمة الاجتماعية وتنمية الأحياء الحضرية:

تسعى مهنة الخدمة الاجتماعية كسائر المهن المختلفة التي تعمل في الأحياء الحضرية إلى تحقيق دورها الحيوي في إحداث التغييرات المرغوبة بهدف الوصول إلى التنمية المحلية الحضرية للحي، والنهوض به من خلال استخدام أساليبها الفنية المختلفة التي تعمل على حل المشكلات، وإشباع الاحتياجات التي تواجه ساكني الأحياء الحضرية.

وأصبحت وظيفة الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية الأحياء الحضرية هي المساهمة في إحداث التغيير المقصود والمرغوب فيه لصالح الفرد والجماعة والمجتمع، وتوجيه هذا التغيير إلى تحقيق أهداف تلك الأحياء وإنساقها الفرعية، ويتم ذلك من خلال تعاملها مع المشكلات التي تتعرض لها.

١- فلسفة الخدمة الاجتماعية في التعامل مع مشكلات الأحياء الحضرية:

للخدمة الاجتماعية فلسفة للعمل، تلك التي تنطلق من إطارها القيمي الذي يعد مجموعة من الأحكام العامة التي تعبر عن المبادئ والمعتقدات التي يلتزم بها الأخصائيون الاجتماعيون في مجالات العمل، وبناء على ذلك تنطلق فلسفة الخدمة الاجتماعية في التعامل مع مشكلات الأحياء الحضرية من مجموعة من الحقائق هي:

- أ- أن الدولة وحدها لا تستطيع أن تتعامل مع كل مشكلات الأحياء الحضرية، بل لابد من أن يشاركها في ذلك كافة المهن والهيئات التطوعية ومن بينها مهنة الخدمة الاجتماعية.
- ب- أنه من المتوقع تحقيق أفضل حل لمشكلات الأحياء الحضرية إذا ما تساندت كافة القوى الموجودة في الحي.
- ج- أن مواجهة المشكلات التي تتعرض لها

المجتمعات الحضرية بما تضمها من أحياء في جمهورية مصر العربية والتي تمثل ٤٣,٩% من جملة السكان يعد من قبيل العدالة الاجتماعية ويمثل ذلك هدفا أساسيا لبرامج الرعاية الاجتماعية ولمهنة الخدمة الاجتماعية أيضا.

د- أن الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية تؤكد على روح التعاون والتضامن على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية لمواجهة المشكلات المتجددة والمتنوعة والحد منها ما أمكن.

هـ- أن الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية تساهم في إحداث التنمية والتغير الاجتماعي المرغوب فيه عليها أن تتغير وتتغير وتتغير المجتمعية، وأن يضاف إلى مسؤولياتها التبعات التي تفرضها هذه المتغيرات على الأحياء الحضرية وينجم عنها مشكلات متعددة.

٢- أهداف الخدمة الاجتماعية في العمل مع الأحياء الحضرية:

تسعى الخدمة الاجتماعية عند العمل مع الأحياء الحضرية إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

أ- أهداف العملية Process Goals والتي تتضمن تعديل السلوك لإكساب أهالي الأحياء الحضرية القيم والمبادئ التي تساعد على إيجاد أفضل تكيف بينهم وبين بيئاتهم، وقدرتهم على تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم، والرغبة في القيام بعمل بشأن إشباع الاحتياجات والحد من المشكلات.

ب- أهداف الإنجاز Task Goals: وتتضمن هذه الأهداف مساعدة الأحياء على تنفيذ مشروعات وإنجازات ملموسة تساعد على الحد من المشكلات، وقد تكون في صورة خدمات متنوعة (صحية - عمرانية - ترفيهية - اجتماعية.. الخ) تعمل على إشباع الاحتياجات التي تم التعبير عنها والحد من المشكلات التي تم التوصل إليها. ولتحقيق هذه الأهداف هناك مجموعة من الاعتبارات لا بد من مراعاتها وهي:

أ- العمل على استثارة أهالي الحي للمشاركة في تحديد مشكلاتهم وحاجاتهم، مما يساعد على اكتسابهم الثقة في أنفسهم لحل المشكلات وتحديد الاحتياجات.

ب- تعظيم دور القيادات المحلية في الحي ومسئولياتهم في التصدي للمشكلات وتلبية الاحتياجات الخاصة بالحي.

ج- قيام أخصائيين اجتماعيين لهم خبراتهم في مساعدة أهالي الحي على التعرف على المشكلات والاحتياجات والموارد المتوافرة^(١). كما على الخدمة الاجتماعية أن تقوم بالعديد من المسؤوليات في الأحياء الحضرية منها:

أ- المساهمة في خلق رأي عام مستعد لتحمل

مسئوليات التنمية.

ب- تحديد المعوقات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والمساهمة في التغلب عليها.

ج- تحديد مقومات التنمية الاجتماعية وتحديد مساراتها واتجاهاتها.

د- استئثار مشاركة الجماهير في التأثير على السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي.

هـ- المساهمة في ضمان عدالة توزيع الناتج القومي تحقيقا للعدالة الاجتماعية وضمانا لتقبل المواطنين تحمل مسئوليات وأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(١١).

٣- الخدمة الاجتماعية وزيادة مشاركة أهالي الحي في مواجهة مشكلاتهم:

تمثل المشاركة بالنسبة للخدمة الاجتماعية عملية هامة وأساسية حيث ينظر للمشاركة أحيانا باعتبارها هدفا في حد ذاتها خاصة في الأحياء الحضرية والتي تتميز بالعلاقات غير الشخصية، ويصبح الهدف من الممارسة في الخدمة الاجتماعية هي استعادة الروابط الممكنة لتحقيق الأهداف المطلوب التدخل إليها^(١٢).

وتقوم المشاركة على افتراض مؤداة أن الناس يمكن أن يتجمعوا معا ليعملوا على تحسين أحوالهم بأنفسهم فيدرسون أوضاع مجتمعهم المحلي ويصممون الاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع المشكلات التي تواجههم وينفذون الخطط اللازمة لتحقيق تحسينات مناسبة فيها^(١٣).

ولعل أهم ما يساعد على دفع مواطني الأحياء الحضرية إلى المشاركة في مواجهة مشكلاتهم ما يلي:

أ- إشعار المواطنين بفائدة الجهود التي يبذلونها وأثرها على مجتمعهم.

ب- توفير الفرصة للمشاركين للنمو والتقدم في عملهم.

ج- توفير الفرصة لهم للقيام بمسئوليات أكبر.

د- مساعدتهم على اكتساب مهارات جديدة^(١٤).

٤- مداخل ونماذج الخدمة الاجتماعية للتعامل مع مشكلات الأحياء الحضرية.

للخدمة الاجتماعية العديد من المداخل والنماذج التي يمكنها من التعامل مع مشكلات الأحياء الحضرية، يمكن للباحث الإشارة إلى بعض منها يتوكل مع دراسته الراهنة فيما يلي:

أ- نموذج جاك روتمان: ويعتبر نموذج جاك روتمان من النماذج ذات

الفاعلية التي يمكن أن تتعامل مع المشكلات التي تواجهها الأحياء

الحضرية من وجهة نظر الباحث، والنموذج في مجمله يحتوى على

ثلاث مداخل رئيسية هي مدخل التنمية المحلية،

ومدخل التخطيط الاجتماعي، ومدخل العمل الاجتماعي، ويمكن استخدام مدخل واحد أثناء الممارسة أو استخدام مدخليين أو استخدام المداخل الثلاثة، ويقوم هذا النموذج مقدما على افتراض أنه يمكن إحداث تغيير في المجتمع من خلال مشاركة الأهالي في المجتمع المحلي، وفي تحديد الهدف والعمل على تنفيذه^(١٦).

ب- نموذج كرسنتسون: ويعتمد هذا النموذج على ثلاث مداخل أساسية هي:

- مدخل الجهود الذاتية: وتقوم فلسفة هذا المدخل على أنه بإمكان الناس أن يبذلوا الجهود ومساعدة أنفسهم بأنفسهم، وأنه ينبغي أن نتاح لهم الفرصة ليقوموا بذلك، ويركز هذا المدخل على العملية أكثر منه على الإنجازات المادية الملموسة.
- مدخل المساعدات الفنية: ويستهدف هذا المدخل تقديم خدمات أو برامج أو أنظمة موجهة نحو زيادة قدرة من يتلقون المساعدة على رفع مستوى أدائهم فيما يتصل بوظيفة معينة ويتضمن:
 - توفير الاهتمام من جانب مقدمي المساعدة ومبادراتهم.
 - يتمثل دور المتخصص الفني أو المخطط في تقدير الموقف في المجتمع المحلي، واقتراح أفضل الوسائل الممكنة فنيا لتحسين الموقف بشرط أن تكون قابلة للتنفيذ من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وفي ضوء أفضل المعلومات الفنية.
- مدخل الصراع: وهو أقل المداخل استخداما في الواقع العملي، ووظيفته هي أن ينظم الناس حول قضية معينة لا أن يتولى قيادتهم^(١٧).

ج- نموذج برلمان وجورين: وهذا النموذج يقوم على ثلاث أطر أساسية لكل منها قضاياها والمتغيرات المرتبطة بها، والتي تحقق أهداف الممارسة المهنية في العمل مع المجتمع المحلي، والأطر الأساسية التي اعتمدها النموذج هي العمل مع الجماعات التطوعية، والعمل مع مؤسسات الخدمات المباشرة، والعمل مع المنظمات التخطيطية، ويهتم النموذج بمساعدة الأهالي على مواجهة المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها مجتمعهم، وتحسين الخدمات التي تقدم للمجتمع من حيث الكم والكيف، والمنهج المستخدم في العمل هو حل المشكلات بما يتضمنه من نواحي تحليل للمشكلات وتفاعل مع الأهالي واتصالات مستمرة بهم^(١٨).

د- مدخل حل المشكلات: ويتميز هذا النموذج بالتركيز على إدراك الواقع ومساعدة الأفراد والجماعات على تنمية ذواتهم وقدراتهم، كما أنه يركز على تنمية العلاقات

- 1- تحديد المشكلة 2- تحديد الأهداف 3- جمع البيانات
 - 4- وضع الخطط 5- اختيار أفضل خطة 6- تنفيذ الخطط المختارة^(١)
- ويعتبر هذا النموذج أو المدخل من النماذج الملائمة للتعامل مع المشكلات الريفية أو الحضرية كلا على حد سواء.

هـ- مدخل المساعدة الذاتية: وتقوم فلسفة هذا المدخل على أنه بإمكان الناس أن يبذلوا الجهود لمساعدة أنفسهم بأنفسهم في حالة إتاحة الفرصة لهم للقيام بذلك، ويتمثل دور أخصائي تنمية المجتمع المحلي في الأدوار التعليمية أو التنظيمية حيث يقوم بمساعدة الناس على استكشاف البدائل الممكنة والوصول إلى قراراتهم بأنفسهم، ومساعدتهم في اتخاذ القرارات اللازمة للقيام بمهمة معينة، وتعليمهم كيف يعملون معا بشكل تعاوني، وأيضا كيف يستطيعون أن يتولوا مسؤوليات لمواجهة المشكلات التي تواجههم^(٢).

ومن خلال عرض نماذج ومداخل الخدمة الاجتماعية في العمل مع المجتمعات بأنواعها لتنميتها وإشباع احتياجات أفرادها يرى الباحث أن هذه النماذج تتفق فيما بينها في نقاط كثيرة منها أهمية استثارة المواطنين للوقوف على المشكلات التي تواجه مجتمعهم المحلي ومساعدتهم لأن يكونوا عناصر إيجابية في مجال تشخيص الواقع الاجتماعي، كما تعطى هذه النماذج أهمية خاصة بالمشاركة من قبل المواطنين، وأهمية اكتشاف القيادات المحلية، كما تهتم النماذج بتغيير اتجاهات الناس، وتنمية العلاقات بينهم، والتغيير في المؤسسات والنظم، وتعتمد هذه النماذج على استراتيجيات متنوعة مثل الإقناع، والمفاوضة والصراع.

ولهذا يمكن الاستفادة من هذه النماذج ككل عند التعامل مع مشكلات الأحياء الحضرية على أساس المزوجة بين كل مدخل فعلى سبيل المثال:

أ- يمكن الاستفادة من مدخل المساعدة الفنية عن طريق الرجوع إلى الفنيين والخبراء بالمجتمعات الحضرية لتقدير الموقف في الحي، واقتراح أفضل السبل والوسائل الممكنة للحد من المشكلات التي تواجه الحي في ضوء المعلومات التي لديهم أو التي يمكنهم تحليلها والاستفادة من نتائجها، وخاصة وإن هناك بعض الأحياء الحضرية تعاني من نسبة من الأميين ومتوسطي التعليم وبالتالي فهم في حاجة إلى الخبرة الفنية من خارج الحي.

ب- يمكن استخدام مدخل الجهود الذاتية للاستفادة من بعض سكان الحي الذين لديهم قدرات مالية في تنفيذ بعض المشروعات الخدمية التي تحد من بعض المشكلات التي يعاني منها الحي خاصة

مشكلة البطالة.

ج- يمكن استخدام مدخل حل المشكلة بخطواته المتعددة للتوصل إلى حلول لمشكلات الحي، مع استخدام المنهج العلمي في التعامل مع هذه المشكلات.

ويؤكد الباحث هنا على حقيقة مؤداها أنه لا يمكن مواجهة مشكلات الأحياء الحضرية بالجهود الحكومية فقط، أو بالجهود الأهلية فقط لكن لا بد أن يحدث تعاون بين المواطنين والحكومة.

وفي نهاية عرض المداخل يرى الباحث ضرورة أن تركز المداخل والنماذج المختلفة عند تعاملها مع مشكلات الأحياء الحضرية على تحقيق التنمية المتواصلة لهذه الأحياء والتي تتضمن ما يلي:

- أ- زيادة الدخل بالنسبة لكل فرد بالأحياء الحضرية.
- ب- تحسين الحالة الصحية والغذائية لأهالي الأحياء الحضرية.
- ج- تحسين الحالة التعليمية لجميع ساكني الأحياء الحضرية بما تتضمنه من مدارس، وفصول محو أمية ومكتبات.. الخ.
- د- الاهتمام بخدمات البنية الأساسية للحي باعتبارها تحقق العديد من الأهداف منها:

- تتيح فرص عمل لأهالي الحي متمثلة في صياغة المشروعات.
- تشجيع المستثمرين على تنفيذ مشروعاتهم الخاصة بالحي مما يعود بالنفع على مواطنيه.
- يشعر المواطنون بالعدالة والثقة في القائمين على تقاليد الأمور.

سادساً: الإجراء المنهجية للدراسة:

١- نوع الدراسة: تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية التي تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو الأوضاع، ولذلك يستخدمها الباحث لتحديد ووصف المشكلات التي تواجه الأحياء الحضرية كما يراها السكان، مع وضع تصور للخدمة الاجتماعية فسي مواجهتها.

٢- المنهج المستخدم: تعتمد هذه الدراسة على استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، باعتباره أحد نماذج البحث الوصفي.

٣- وحدة التحليل المستخدمة في الدراسة: هي رب الأسرة (ذكر أو أنثى) والذي يقيم بحي الزهور.

٤- أدوات جمع البيانات: استخدم الباحث مجموعة من الأدوات للحصول على إجابة للتساؤلات التي طرحها للدراسة هي:

أ- استبان وقد قام الباحث باختبار صدق المحتوى للاستبانة بعرضها على (١٢) من المحكمين من أعضاء

هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة القاهرة فرع الفيوم وجامعة حلوان وكلية الآداب ببنها جامعة الزقازيق، وقد تم تعديل وإضافة بعض الأسئلة وإلغاء أسئلة أخرى وفقا لدرجة اتفاق لا تقل عن ٨٠%، تم حساب الثبات باستخدام طريقة إعادة الاختبار، حيث تم التطبيق الأول والثاني بفواصل زمني ١٥ يوما وذلك بعينة قوامها (٢٠) مفردة في حي غروب شبرا بمدينة شبرا الخيمة، وكانت معاملات الثبات كالتالي:

جدول رقم (١)

معاملات ثبات استتبار المشكلات التي تواجه سكان الحي الحضري

المشكلات العمرانية	المشكلات الاجتماعية	المشكلات التعليمية	المشكلات الصحية	المشكلات الاقتصادية	المشكلات البيئية	مشكلات الغزو الثقافي	المشكلات الترويحية	الدرجة الكلية
٧٥	٧٧	٨١	٧٥	٨٤	٨٦	٩٠	٧٣	٨٠

يتضح من معاملات الارتباط بين الاختبارين الأول والثاني أن الأداة المستخدمة لجمع البيانات تعطي نتائج مستقرة ومتسقة إلى حد كبير. وبحساب معاملات الصدق الذاتي لأداة القياس يتضح التالي:

جدول رقم (٢)

معاملات ثبات استتبار المشكلات التي تواجه سكان الحي الحضري

المشكلات العمرانية	المشكلات الاجتماعية	المشكلات التعليمية	المشكلات الصحية	المشكلات الاقتصادية	المشكلات البيئية	مشكلات الغزو الثقافي	المشكلات الترويحية	الدرجة الكلية
٨٦٦٥	٨٧٧	٩٠	٨٦٦	٩١٦	٩٢٧	٩٤٨	٨٥٤	٨٩

يتبين من معاملات صدق أداة قياس المشكلات التي تواجه الحي على أساس الصدق الذاتي مرتفعة، وبذلك فإن القياس على درجة من الصدق والثبات يمكن الاعتماد على نتائجه بنسبة ثقة ٩٩%.

وقد اشتملت الاستمارة على (٨١) عبارة بحيث يجب المبحوث عن كل عبارة وفقا لمقياس متدرج فئات نعم، إلى حد ما، لا وتحسب الدرجات بالترتيب ٣، ٢، ١ للعبارة وينقسم الاستتبار إلى (٩) أقسام كل قسم يتضمن عدد من العبارات وهذه الأقسام هي:

- ١- اشتمل القسم الأول على البيانات الأولية لأرباب الأسر، واحتوى على أسئلة دارت حول النوع، السن، الحالة الاجتماعية، الحالة التعليمية، المهنة، الدخل الشهري، عدد أفراد الأسرة، الموطن الأصلي، نوعية المسكن، استقلالية المسكن.
- ٢- اشتمل القسم الثاني على مجموعة من العبارات حول المشكلات العمرانية بلغت (١١) عبارة.
- ٣- وتضمن القسم الثالث مجموعة من العبارات حول المشكلات الاجتماعية بلغت (١٠) عبارات.

- ٤- وتضمن القسم الرابع مجموعة من العبارات حول المشكلات التعليمية بلغت (١٠) عبارات.
- ٥- واشتمل القسم الخامس على مجموعة من العبارات عن المشكلات الصحية بلغت (١٢) عبارة.
- ٦- واشتمل القسم السادس على مجموعة من العبارات عن المشكلات الاقتصادية بلغت (٧) عبارات.
- ٧- واشتمل القسم السابع على مجموعة من العبارات عن المشكلات البيئية بلغت (١٢) عبارة.
- ٨- واشتمل القسم الثامن على مجموعة من العبارات عن المشكلات الخاصة بالغزو الثقافي بلغت (١٣) عبارة.
- ٩- واشتمل القسم التاسع على مجموعة من العبارات عن المشكلات الترويحية بلغت (٦) عبارة.

ب- مقابلات شبه مقيّنة شملت نوعين:

- ١- بعض العاملين بمجلس مدينة بنها.
- ٢- بعض الخبراء في مجال التنمية الحضرية.

٥- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني: تحدد المجال المكاني لهذه الدراسة بحي الزهور التابع لمدينة بنها محافظة القليوبية وتم الاختيار للعديد من الأسباب منها:

- ١- معايشة الباحث لمجتمع ال بحث وسكنه القريب من الحي مما يساعد على إنجاز البحث، والتعرف عن قرب عن كافة مشكلاته.
- ٢- تماثل الحي مع غالبية الأحياء في جمهورية مصر العربية، ومن ثم يمكن الاستفادة من النتائج التي يتم التوصل إليها وتعميمها.

ب- المجال العمرى:

١- أجريت الدراسة الميدانية على عدد (١٨٠) مفردة من أرباب الأسر بحي الزهور بمدينة بنها والبالغ عددهم ١٢٠٠ رب أسرة، وتمثل العينة المختارة نسبة ١٥% تم اختيارهم باستخدام أسلوب العينة المساحية الجغرافية حيث تم توزيع العينة المختارة على مربعات سكنية وبالاتتماد على العينة العشوائية البسيطة تم اختيار العينة من داخل كل مربع لتمثل مجتمع البحث.

٢- عينة من الخبراء على المستوى التنفيذي والأكاديمي كانوا كالتالي:

- خمسة من العاملين بمجلس مدينة بنها ومحافظة القليوبية.
- خمسة من الحاصلين على درجة الدكتوراه والماجستير في التنمية الحضرية.

ج- المجال الزمني: بدأت الدراسة الميدانية (فترة جمع البيانات) من ٢٠٠٠/٧/١ إلى ٢٠٠٠/٨/١٥ م.

عرض نتائج الدراسة الميدانية:

أولاً: صف عينة الدراسة:

جدول رقم (٣)

يوضح توزيع أرباب الأسر بمجتمع الدراسة وفقاً للنوع

(ن = ١٨٠)

م	النوع	التكرار	%
١	ذكر	١٤٥	٨٠,٦
٢	أنثى	٣٥	١٩,٤
المجموع		١٨٠	%١٠٠

- يتضح من نتائج الجدول رقم (٣) الذي يوضح التوزيع النسبي لمجتمع الدراسة وفقاً للنوع أن نسبة الذكور بلغت (٨٠,٦%)، بينما بلغت نسبة الإناث (١٩,٤%).

- وتحليل نتائج الجدول رقم (٣) يتضح أن نسبة أرباب الأسر عينة الدراسة من الذكور أعلى من نسبة الإناث، ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها وفاة رب الأسرة أو الطلاق، أو السفر إلى الخارج، كما تعكس نتائج الجدول طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي لغالبية الأحياء الحضرية في جمهورية مصر العربية - حيث يعتبر الرجل هو المصدر الأساسي للدخل - كما يمثل مصدر أساس للضبط الاجتماعي للأسرة، وتتفق هذه النتائج مع إحدى الدراسات التي أوضحت أن نسبة الذكور بالمناطق الحضرية تفوق الإناث (٧١).

جدول رقم (٤)

يوضح توزيع أرباب الأسر بمجتمع الدراسة طبقاً للسن

(ن = ١٨٠)

م	فئات السن	التكرار	%
-١	أقل من ٣٥ سنة	٢٢	١٢,٢
-٢	أقل من ٣٥ - ٤٠	٥١	٢٨,٣
-٣	أقل من ٤٠ - ٤٥	٤٦	٢٥,٦
-٤	أقل من ٤٥ - ٥٠	٣١	١٧,٢
-٥	أقل من ٥٠ - ٥٥	١٩	١٠,٦
-٦	أقل من ٦٠ فأكثر	١١	٦,١
المجموع		١٨٠	%١٠٠

- باستقراء بيانات الجدول رقم (٤) والذي يبين التوزيع النسبي لمجتمع الدراسة وفقاً للمراحل العمرية يتضح أن أكبر

نسبة (٢٨,٣%) لمن هم في المرحلة العمرية من (٣٥ - ٤٠ عاما)، في حين بلغت نسبة من تقع أعمارهم ما بين (٤٠ - ٤٥ عاما) (٢٥,٦%)، وتلي ذلك نسبة (١٧,٢%) ممن تقع أعمارهم ما بين (٤٥ - ٥٠ عاما) ثم نسبة (١٢,٢%) لمن تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما، ثم نسبة (١٠,٦%) ممن تقع أعمارهم ما بين (٥٠ - ٥٥ عاما)، وكانت أقل نسبة (٦,١%) لمن تبلغ أعمارهم (٦٠ عاما فأكثر).
وبتحليل نتائج الجدول رقم (٤) يتضح أن غالبية مجتمع الدراسة تقع أعمارهم ما بين (٣٥ - ٥٠ عاما) بنسبة (٧١,١%)، وهذه المرحلة تجمع بين النضج والخبرة والشباب مما يساعد على الاستفادة منهم في تحديد مشكلات الحي، وإدراك الحاجات المختلفة والمتنوعة التي يحتاج إليها السكان، كما أن من شروط العينة المختارة أن يكون المبحوث رب أسرة ومن المنطقي أن الذي يتولى قيادة الأسرة لا يقل عن هذه المرحلة السنوية.

جدول رقم (٥)

يوضح توزيع أرباب الأسر "مجتمع الدراسة" طبقا للحالة الاجتماعية

(ن = ١٨٠)

م	فئات السن	التكرار	%
١-	أعزب	٣	١,٧
٢-	متزوج	١٥٥	٨٦,١
٣-	مطلق	١٤	٧,٨
٤-	أرمل	٨	٤,٤
	المجموع	١٨٠	%١٠٠

يتبين من نتائج الجدول رقم (٥) أن الغالبية العظمى من مجتمع الدراسة وينسبة (٨٦,١%) من المتزوجين، وتلي ذلك بنسبة (٧,٨%) من المطلقين ثم نسبة (٤,٤%) من الأرامل، واحتلت أقل نسبة (١,٧%) من العزاب.

وقد تبدو هذه النتائج منطقية للعديد من الأسباب منها أن عينة البحث تقع في مرحلة عمرية تلزم من يصل إليها أن يتزوج كما اتضح ذلك في جدول رقم (٤)، كما أن الباحث اعتمد على رب الأسرة لتمثيل عينة الدراسة من منطلق أنه يكون أكثر إدراكا لمشكلات الحي واحتياجاته، وأكثر قدرة على التعبير عنها، أما احتواء مجتمع الدراسة لنسبة من الأرامل والمطلقات فهذا راجع لطبيعة المجتمع الحضري الذي ترتفع فيه نسب الطلاق والأرامل، وتتفق نتائج هذا الجدول مع إحدى الدراسات التي أشارت إلى ارتفاع نسبة المتزوجين في المناطق الحضرية، وكذلك نسبة المطلقين والأرامل (٧٢).

جدول رقم (٦)

يوضح عدد أفراد الأسرة لمجتمع البحث

(ن = ١٨٠)

م	فئات السن	التكرار	%
١-	أقل من ٣ أفراد	١٨	١٠, -
٢-	٣ أفراد -	٢١	١١,٧
٣-	٥ أفراد -	٨١	٤٥, -
٤-	٧ أفراد -	٤٥	٢٥, -
٥-	٩ أفراد فأكثر	١٥	٨,٣
المجموع		١٨٠	%١٠٠

- باستقراء بيانات الجدول رقم (٦) يتضح أن نسبة (٤٥%) وهي أعلى نسبة عدد أفرادها خمس، بينما نسبة (٢٥%) عدد أفرادها سبعة أفراد، وتلي ذلك الأسرة التي عدد أفرادها ثلاثة ونسبة (١١,٧%)، ثم أقل من ثلاثة أفراد، وبلغت نسبتهم (١٠%) وكانت أقل نسبة (٨,٣%) الأسرة التي عدد أفرادها تسعة فأكثر.

وبتحليل نتائج الجدول رقم (٦) يتضح أن نسبة (٧٠%) من مجتمع الدراسة يقع متوسط أعداد أفراد الأسرة لديهم ما بين خمسة إلى سبعة أفراد، وهذا يؤكد ارتفاع كثافة السكان في الحي، وعدم استعمال وسائل لتنظيم الأسرة، كما قد يرجع ذلك إلى أن نسبة كبيرة من المبحوثين ذات أصول ريفية والذين هم دائما لا يحبذون تنظيم الأسرة كما هو في لجدول رقم (١١)، وتشير نتائج هذا الجدول إلى ضرورة الاهتمام بخدمات تنظيم الأسرة والسكان داخل الحي.

جدول رقم (٧)

يوضح الحالة التعليمية لأرباب الأسر بمجتمع الدراسة

(ن = ١٨٠)

م	فئات السن	التكرار	%
١-	أمي	١٤	٧,٨
٢-	يقرأ ويكتب	٣٢	١٧,٨
٣-	مؤهل أقل من المتوسط	١٨	١٠, -
٤-	مؤهل متوسط	٥١	٢٨,٣
٥-	مؤهل فوق متوسط	٢٨	١٥,٥
٦-	مؤهل عالي	٢٧	١٥, -
٧-	دراسات عليا	١٠	٥,٦
المجموع		١٨٠	%١٠٠

- باستقراء بيانات الجدول رقم (٧) يتضح أن نسبة (٢٨,٣%) يحملون مؤهل متوسط، وتلي ذلك نسبة (١٧,٨%) ممن يجيدون القراءة والكتابة، ونسبة (١٥,٥%) يحملون مؤهل متوسط ونسبة (١٥%) يحملون مؤهلات عليا، وتلي ذلك نسبة (١٠%)

يحملون مؤهل أقل من المتوسط، ثم نسبة (٧,٨%) أمي، واحتلت أقل نسبة (٥,٦%) من أصحاب الدراسات العليا (ماجستير - دكتوراه). وتحليل نتائج الجدول رقم (٧) يتضح أن نسبة (٤٣,٨%) من مجتمع البحث وهي نسبة كبيرة حاصلين على مؤهلات متوسطة، بينما تبينت النسب الأخرى ما بين الأمي ومن يجيد القراءة والكتابة والحاصلين على دراسات عليا، وهذا قد يكون مؤشرا إيجابيا يساعد على إدراكهم لمشكلات الحي والتعبير عنها بدقة.

جدول رقم (٨)

يوضح مهنة أرباب الأسر بمجتمع الدراسة

(ن = ١٨٠)

م	فئات السن	التكرار	%
١-	موظف بالحكومة	٥٧	٣١,٧
٢-	موظف قطاع خاص	٤٨	٢٦,٧
٣-	عامل يومية	١٥	٨,٣
٤-	حرفي	٣١	١٧,٢
٥-	باتع متجول	١٢	٦,٧
٦-	بالمعاش	٨	٤,٤
٧-	تاجر	٩	٥,-
المجموع		١٨٠	%١٠٠

يتبين من نتائج الجدول رقم (٨) أن هناك تباين في وظائف أرباب الأسر بمجتمع البحث، فلقد تمثلت أعلى نسبة (٣١,٧%) في من يعملون بالحكومة والقطاع العام، ثم تلي ذلك (٢٦,٧%) ممن يعملون بالقطاع الخاص، ثم نسبة (١٧,٢%) من الحرفيين، ثم نسبة (٨,٣%) يعملون بالأجر اليومي، ثم نسبة (٦,٧%) يعملون باعتين متجولين، ثم نسبة (٥%) تجار، وكانت أقل نسبة (٤,٤%) بالمعاش. وبالنظر إلى نتائج الجدول (رقم ٨) يتضح أنها تتواءم مع خصائص المجتمعات الحضرية فاقتلال الوظائف الحكومية والقطاع الخاص لأعلى نسبة يرجع إلى تواجد المنظمات الحكومية والمؤسسات، وتركزها في الحضر مما يدفع الكثيرين للعمل بها، كما أن احتلال الحرفيين المرتبة الثالث يرجع إلى طبيعة المجتمع الحضري الذي يعتبر بيئة ملائمة للحرف بأنواعها، ولكن الملفت للنظر في هذا الجدول هو احتلال من يعمل بالتجارة نسبة قليلة وهذا قد يرجع إلى الحالة الاقتصادية التي يتسم بها (مجتمع البحث) كما يتضح في الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

يوضح الدخل الشهري لأرباب الأسر بمجتمع الدراسة
(ن = ١٨٠)

م	فئات السن	التكرار	%
١-	أقل من ١٠٠ جنيها	١٨	١٠,٠-
٢-	١٠٠ - ١٥٠ جنيها	٧٥	٤١,٧
٣-	١٥٠ - ٢٠٠ جنيها	٤١	٢٢,٨
٤-	٢٠٠ - ٢٥٠ جنيها	٢٣	١٢,٨
٥-	٢٥٠ - ٣٠٠ جنيها	١٦	٨,٩
٦-	من ٣٠٠ جنيها فأكثر	٧	٣,٨
المجموع		١٨٠	%١٠٠

- يتضح من نتائج الجدول رقم (٩) أن نسبة (٤١,٧%) من أرباب الأسر (مجتمع البحث) دخلهم الشهري يتراوح بين (١٠٠ - ١٥٠ جنيها)، وتلي ذلك نسبة (٢٢,٨%) ممن يتراوح دخلهم الشهري من (١٥٠ - ٢٠٠ جنيها)، ثم نسبة (١٢,٨%) ممن يتراوح دخلهم الشهري من (٢٠٠ - ٢٥٠ جنيها)، ثم من دخلهم لا يزيد عن (١٠٠ جنيها) شهريا، وبلغت نسبتهم (١٠%)، وتلي ذلك نسبة (٨,٩%) ممن يتراوح دخلهم الشهري من (٢٥٠ - ٣٠٠ جنيها) شهريا، وكانت أقل نسبة (٣,٨%) مما يزيد دخلهم الشهري عن ٣٠٠ جنيها شهريا.

- وتحليل نتائج الجدول رقم (٩) يتضح أن غالبية المبحوثين مجتمع الدراسة يتراوح دخلهم من (١٠٠ - ٢٠٠ جنيها) شهريا وبلغت نسبتهم (٦٤,٥%) وهو دخل غير مناسب في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، وخاصة في المجتمع الحضري الذي يضيف أعباء كثيرة على قاطنيه مثل إيجار المسكن ومتعلقاته من كهرباء ومياه للشرب.. الخ، وقد تؤكد هذه النتائج أهمية التوصل إلى المشكلات التي يعاني منها الحي، والعمل على الحد منها، والتفكير في مشروعات وأنشطة تساعد على زيادة دخل أبناء الحي، كما أن التباين في الدخل الشهري لأرباب الأسر بمجتمع البحث يتواكب مع تباين المهن التي يشغلونها كما تضح ذلك في الجدول رقم (٨).

جدول رقم (١٠)

يوضح مدى كفاية الدخل لحاجات الأسر بمجتمع الدراسة
(ن = ١٨٠)

م	فئات السن	التكرار	%
١-	كافي	٤٦	٢٥,٥
٢-	كاف إلى حد ما	٥٧	٣١,٧
٣-	غير كاف	٧٧	٤٢,٨
المجموع		١٨٠	%١٠٠

- باستقراء بيانات الجدول رقم (١٠) يتضح أن نسبة (٤٢,٨%) من أرباب الأسر بمجتمع الدراسة دخلهم لا يكفي احتياجات الأسر، بينما ترى نسبة (٣١,٧%) منهم أن الدخل كاف إلى حد ما، في حين ترى نسبة (٢٥,٥%) وهي أقل نسبة أن الدخل كاف.
- وتحليل نتائج الجدول رقم (١٠) يتضح أن غالبية مجتمع البحث (٥٧,٢%) ترى أن الدخل غير كاف لإشباع حاجاتهم ومتطلباتهم الأساسية، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة المهن التي يعملون بها كما اتضح في الجدول رقم (٨) وكذلك الدخل الشهري لكل منهما كما اتضح في الجدول (٩)، ويعكس هذا الجدول ما تعانيه بعض الفئات من قلة الدخل وخاصة فئات الوظائف الحكومية مما يشير إلى ضرورة تشجيع هذه الفئات بالعمل في القطاع الخاص، وكذلك بالمشروعات الصغيرة للاستفادة من العائد الذي تضره هذه المشروعات.

جدول رقم (١١)

يوضح الموطن الأصلي لأرباب الأسر بمجتمع الدراسة

(ن = ١٨٠)

م	الموطن الأصلي	العدد	النسبة %
١-	مدينة بنها ذاتها	٣٦	٢٠, -
٢-	المناطق المجاورة لبنها	٢٨	١٥,٥
٣-	قرى المحافظة	٩٥	٥٢,٨
٤-	محافظات أخرى	٢١	١١,٧
المجموع		١٨٠	%١٠٠

- يتبين من نتائج الجدول رقم (١١) أن غالبية عينة الدراسة كان موطنهم الأصلي قرى المحافظة وبنسبة (٥٢,٨%)، ثم مدينة بنها وكانت نسبتهم (٢٠%)، وتلى ذلك المناطق المجاورة لبنها وكانت نسبتهم (١٥,٥%)، وكانت أقل نسبة (١١,٧%) من المهاجرين من محافظات أخرى.
- وتشير نتائج الجدول رقم (١١) إلى تنوع أرباب الأسر المقيمين بالحي وإن كان غالبيتهم ذو أصول ريفية، وذلك نتيجة لعوامل الطرد المستمر من الريف إلى الحضر، وإن كان اختلاف أصول المقيمين بالحي ما بين حضريين وريفيين ينجم عنه اختلاف في العادات والتقاليد والسلوكيات، وهذا قد يزيد من مشكلات الحي خاصة المشكلات الاجتماعية، ومشكلات البنية الأساسية، وتتفق نتائج هذا الجدول مع نتائج إحدى الدراسات التي أكدت تأثير الهجرة على الأحياء الحضرية (٧٣).

جدول رقم (١٢)

يوضح نوعية مسكن أرباب الأسر عينة الدراسة

(ن = ١٨٠)

م	نوعية المسكن	التكرار	النسبة %
١-	ملك	٨٥	٤٧,٢
٢-	إيجار	٩٥	٥٢,٨
المجموع			%١٠٠

- يتضح من نتائج الجدول رقم (١٢) أن نسبة (٥٢,٨%) من أرباب الأسر بمجتمع البحث يقيمون في مساكن بالإيجار، بينما نسبة (٤٧,٢%) منهم تقيم في مساكن ملك لها.
- وتحليل نتائج الجدول رقم (١٢) يتضح أن نسبة كبيرة من مجتمع البحث يملكون مساكنهم مما قد يعطى نتائج جيدة لهذه الدراسة من منطلق أن لديهم خبرة كافية من الإقامة تساعدهم على تحديد المشكلات التي يعاني منها الحي بدقة، واقتراح الحلول التي تساعد في الحد من هذه المشكلات وعدم تكرارها.

جدول رقم (١٣)

يوضح مدى استقلالية المسكن لعينة الدراسة

(ن = ١٨٠)

م	استقلالية المسكن	التكرار	النسبة %
١-	مستقل	١٢١	٦٧,٢
٢-	مشترك مع آخرين	٥٩	٣٢,٨
المجموع			%١٠٠

- تشير نتائج الجدول رقم (١٣) إلى أن غالبية المبحوثين مجتمع البحث وبنسبة (٦٧,٢%) تعيش في مساكن مستقلة بهم، بينما نسبة (٣٢,٨%) منهم تقيم في مساكن مشتركة مع آخرين سواء أسر أخرى أو أبناء.
- وبالنظر إلى نتائج هذا الجدول (١٣) نلاحظ أن نسبة كبيرة من أرباب الأسر بالحي تعاني من مشكلة الإسكان، ولا تجد وسيلة أخرى غير السكن المشترك بما يصاحبه من مشكلات عديدة سلوكية وأخلاقية، وهذا راجع إلى أزمة الإسكان في الحي، وبالتحديد الدقيق في مدينة بنها حيث لا يوجد للمدينة امتداد صحراوي، وتحاط بالأراضي الزراعية التي يجرم القانون من يقوم بالبناء عليها.

ثانياً: المشكلات التي تواجه تنمية الأحياء الحضرية من
وجهة نظر عينة الدراسة:
1- المشكلات العمرانية:

جدول رقم (١٤)

يوضح المشكلات العمرانية التي يعاني منها الحي من وجهة نظر مجتمع
البحث (ن = ١٨٠)

م	المشكلات العمرانية	نعم	إلى حد ما	لا	المجموع	الوزن المرحج	%	الترتيب ب
١	سوء حالة الطرق والحواري والأذقة	١٤٠	٢٥	١٥	٤٨٥	١٦١,٧	١٠,٤	١
٢	سوء حالة الصرف الصحي	١١٥	٣٢	٣٣	٤٤٢	١٤٧,٣	٩,٥	٥
٣	الانقطاع المستمر لمياه الشرب	١١٢	٢٦	٤٢	٤٣٠	١٤٣,٣	٩,٢	٦
٤	الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي	١٠٧	٥١	٢٢	٤٤٥	١٤٨,٣	٩,٢	٦
٥	سوء حالة شبكة الاتصالات	٧٥	٢٠	٨٥	٣٥٠	١١٦,٧	٩,٦	٤
٦	انتشار السكن العشوائي	٥٣	٧٥	٥٢	٣٦١	١٢٠,٣	٧,٥	١١
٧	نقص الوحدات السكنية	١٠٣	٣٥	٤٢	٤٢١	١٤٠,٣	٧,٨	١٠
٨	عدم وجود ترقيم لبعض المنازل	٩٦	٤٤	٤٠	٤١٦	١٣٨,٧	٩,٠	٨
٩	عدم وجود دورات مياه عمومية بالحي	١٢٥	٢٨	٢٧	٤٥٨	١٥٢,٦	٩,٧	٣
١٠	عدم وجود سور على الرياح التوفيقية	١٣٥	١٥	٣٠	٤٦٥	١٥٥	١٠	٢
١١	عدم الالتزام بتخطيط وتنظيم المباني	٦٥	٧١	٤٤	٣٨١	١٢٧	٨,١	٩
	المجموع					١٥٥١,٢	١٠٠%	

- يتضح من نتائج الجدول رقم (١٤) أن المشكلات العمرانية التي يعاني منها الحي وتحد من تنميته من وجهة نظر مجتمع البحث مرتبة حسب الوزن المرحج لكل منها كالتالي:

- سوء حالة الطرق والحواري والأذقة وحصلت على أعلى وزن مرجح والمرتبة الأولى، ثم تلي ذلك عدم وجود سور على الرياح التوفيقية المجاور للحي، وعدم وجود دورات مياه عمومية بالحي، وسوء حالة شبكة الاتصالات وسوء حالة الصرف الصحي، وتساوت وبنسبة واحدة (٩,٢%) كل من الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، والانقطاع المستمر لمياه الشرب، ثم تلي ذلك وجود كثيرا من المنازل دون ترقيم مما يؤثر على البريد الخاص بسكانها، ثم عدد التزام بعض المبادئ بالتخطيط الخاص بإدارة الهندسية لمجلس المدينة، ونقص الوحدات السكنية المعروضة مقارنة بعدد سكان الحي، واحتلت المرتبة الأخيرة وأقل نسبة (٧,٥%) وأقل وزن (١٢٠,٣) المشكلة الخاصة بانتشار المساكن العشوائية.

- وتحليل نتائج الجدول رقم (١٤) يتضح أن معظم المشكلات التي عبر عنها المبحوثين (مجتمع الدراسة) تعاني منها

غالبية الأحياء والمدن المصرية كما جاء ذلك في العديد من الدراسات السابقة، مما يؤكد على ضرورة البحث عن حلول جذرية لهذه المشكلات من خلال اعتماد الموارد المالية، وتنمية الوعي الشعبي للمحافظة على المرافق والخدمات التي يتم إنجازها، كما أن حصول المشكلة الخاصة بانتشار المساكن العشوائية على الترتيب الأخير وأقل وزن يرجع إلى أن مجتمع الدراسة تحيط به الأراضي الزراعية، وهناك تطبيق صارم لمنع المباني على الأراضي الزراعية مما حد من عمق هذه المشكلة.

٢- المشكلات الاجتماعية:

جدول رقم (١٥)

يوضح المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الحي من وجهة نظر مجتمع البحث (ن = ١٨٠)

م	المشكلات الاجتماعية	نعم	لا	المجموع	الوزن المرجح	%	الترتيب
١	ارتفاع معدلات الجريمة (سرقا - إدمان - مخدرات).	١٢٢	٢٦	٤٥٦	١٥٢	١٠,٦	٣
٢	ارتفاع معدلات الطلاق والنزاعات الأسرية	٩٦	٣٩	٤١٧	١٣٩	٩,٧	٧
٣	ضعف التكافل الاجتماعي	٨٩	٢٩	٤٢٠	١٤٠	٩,٨	٦
٤	ضعف التعاون بين السكان	١١٠	٢٨	٤٤٢	١٤٧,٣	١٠,٣	٤
٥	فتور العلاقات الاجتماعية بين السكان	١١٥	١٨	٤٥٧	١٥٢,٣	١٠,٧	٢
٦	عدم وجود مشاغل للفتيات	١١٥	٣٢	٤٤٣	١٤٧,٧	١٠,٣	٤
٧	عدم وجود خدمات للمرأة	٨٧	١٢	٣٩٠	١٣٠	٩,١	١٠
٨	عدم وجود وحدة اجتماعية لمساعدة الأسر الفقيرة.	١٠٠	٥٦	٤٠٤	١٣٤,٧	٩,٤	٨
٩	عدم وجود دور للحضانة بالحي	١٢٣	٢٢	٤٦١	١٥٣,٧	١٠,٨	١
١٠	كثرة المشاجرات بين السكان	٧٧	٤٠	٣٩٧	١٣٢,٣	٩,٣	٩
	المجموع				١٤٢٩	١٠٠%	

- باستقراء بيانات الجدول رقم (١٥) يتضح أن أهم المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها أهالي الحي من وجهة نظر مجتمع البحث مرتبة حسب الأوزان المرجحة لكل منها كالتالي:
- عدم جود دور للحضانة بالحي وحصلت على أعلى نسبة (١٠,٨%) وأعلى وزن مرجح (١٥٣,٧)، ثم تلي ذلك فتور العلاقات الاجتماعية بين السكان، ثم ارتفاع معدلات الجريمة (سرقا - إدمان - مخدرات)،

(٥) يمكن الرجوع إلى الدراسات السابقة في مقدمة البحث.

وضعف التعاون بين السكان، ثم عدم جود مشاغل للفتيات، وضعف التكافل الاجتماعي، وارتفاع معدلات الطلاق والنزاعات الأسرية، ثم عدم وجود وحدة اجتماعية باعتبارها إحدى المنظمات التي تتصدى للعديد من المشكلات الاجتماعية، وتلى ذلك كثرة المشاجرات بين السكان، واحتلت أقل وزن والمرتبة الأخيرة عدم وجود خدمات للمرأة بالحي.

- وتحليل نتائج الجدول رقم (١٥) يتضح أن غالبية المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها أهالي الحي، لا تتواجد إلا في مجتمعات حضرية متخلفة - هذا على الرغم من كون الحي من الأحياء الأساسية لمدينة بنها ولا يعتبر حيا حديثا، والملفت للنظر في هذه المشكلات ارتفاع معدلات الجريمة ويعكس هذا طبيعة الحي ويضعه في طليعة المجتمعات العشوائية على الرغم من عدم انطباق شروط المجتمع العشوائي عليه، ويمكن أن يرجع ذلك إلى التغيرات الاجتماعية السريعة والمتلاحقة التي يتعرض لها المجتمع الحضري ومنها زيادة معدلات البطالة، والغزو الثقافي، ويتضح ذلك في جداول الدراسة أرقام (١٨) (٢٠) كما تتفق هذه النتائج مع العديد من الدراسات النظرية التي أوضحت المشكلات التي يعاني منها المجتمع الحضري، وأوصت بضرورة وضع الخطط للحد منها ما أمكن (٧٤).

٣- المشكلات التعليمية:

جدول رقم (١٦)

يوضح المشكلات التعليمية التي يعاني منها الحي من وجهة نظر مجتمع

البحث

(ن = ١٨٠)

م	المشكلات التعليمية	نعم	إلى حد ما	لا	المجموع	الوزن المرجح	%	الترتيب
١	عدم استيعاب الفصول الدراسية لكل تلاميذ الحي.	١٢٥	٢٣	٣٢	٤٥٣	١٥١	١٠,١	٦
٢	زيادة أسعار الكتب والخدمات المدرسية	١٠١	٤١	٣٨	٤٢٣	١٤٦	٩,٣	١٠
٣	انتشار الدروس الخصوصية بالحي	١٢٦	٣٤	٢٠	٤٦٦	١٥٥,٣	١٠,٢	٤
٤	عدم وجود فصول تقوية لتلاميذ الحي	١٣٠	٢٤	٢٦	٤٦٤	١٥٤,٧	١٠,٢	٤
٥	عدم وجود مكتب لتخطيط القرآن بالحي	١١٢	٣٥	٣٣	٤٣٩	١٤٦,٣	٩,٧	٧
٦	عدم وجود فصول لمحو الأمية بالحي	٩٨	٥١	٧٨	٤٧٤	١٥٨	١٠,٥	١
٧	تسرب بعض أبناء الحي من التعليم	٨٧	٥٦	٦٢	٤٣٥	١٤٥	٩,٦	٨
٨	عدم وجود مكتبة عامة بالحي	١٠٢	٤٨	٣٠	٤٣٢	١٤٤	٩,٥	٩
٩	عدم وجود مدرسة ثانوية بالحي	١٤٠	١٦	٢٤	٤٧٦	١٥٨,٧	١٠,٥	١
١٠	عدم وجود مراكز للتدريب المهني بالحي	١٣٢	٢١	٢٧	٤٦٥	١٥٥	١٠,٤	٣
	المجموع					١٥٠٩	١٠٠%	

- يتبين من نتائج الجدول رقم (١٦) أن المشكلات التعليمية التي يعاني منها الحي من وجهة نظر مجتمع البحث مرتبة حسب الوزن المرجح كانت على النحو التالي:

- تساوت المشكلات الخاصة بعدم وجود مدرسة ثانوية بالحي، وعدم وجود فصول لمحو الأمية وحصلت كلا منهما على نسبة واحدة (١٠,٥%)، وتلى ذلك عدم وجود مراكز للتدريب المهني بالحي، وتساوت كل من مشكلة انتشار الدروس الخصوصية بالحي، وعدم وجود فصول تقوية لتلاميذ الحي ونسبة واحدة (١٠,٢%)، ثم عدم استيعاب الفصول الدراسية لكل تلاميذ الحي، وعدم وجود مكتب لتحفيظ القرآن، ثم تسرب بعض أبناء الحي من التعليم، وعدم وجود مكتبة عامة بالحي، واحتلت المرتبة الأخيرة وأقل نسبة (٩,٣%) زيادة أسعار الكتب والخدمات المدرسية.

- وتحليل نتائج الجدول رقم (١٦) يتضح أن الحي يعاني من العديد من المشكلات التعليمية التي لها انعكاسات على تنمية الحي محلياً، وذلك لارتباط التعليم بالتنمية كما أكدت على ذلك العديد من الدراسات النظرية (٧٥)، كما أن الملفات للنظر في هذه النتائج عدم وجود مدرسة ثانوية بالحي على الرغم من أهمية المرحلة الثانوية باعتبارها مرحلة إعداد للجامعة، وكذلك عدم وجود مراكز للتدريب المهني بالحي باعتبارها تساعد على فتح فرص جديدة لأهالي الحي تعمل على الحد من مشكلة البطالة والتسرب من التعليم، كما تتفق نتائج هذا الجدول مع إحدى الدراسات التي أكدت على أهمية التعامل مع المشكلات التعليمية لما يعانيه هذا القطاع الحيوي من مشكلات عديدة (٧٦).

٤ - المشكلات الصحية:

جدول رقم (١٧)

يوضح المشكلات الصحية التي يعاني منها الحي من وجهة نظر مجتمع البحث (ن = ١٨٠)

م	المشكلات الصحية	نعم	لا	المجموع	الوزن المرجح	%	الترتيب
١	نقص خدمات الإسعاف السريع	٨٥	٤٣	٥٢	٣٩٣	٧,٨	١٠
٢	عدم توافر الخدمات الصحية الخاصة بالمرأة	١٢٤	٢٣	٣٣	٤٥١	٨,٩	٣
٣	عدم توافر خدمات التطعيم والأمصال	٦٧	٣٣	٨٠	٣٤٧	٦,٩	١٢
٤	نقص الأجهزة الطبية بالمستشفيات القريبة	١٠٢	٥٤	٢٤	٤٣٨	٨,٧	٥
٥	انتشار الأمراض المعدية	١٢٥	٣١	٢٤	٤٦١	٩,٢	١
٦	زيادة أمراض الحساسية	١٢٣	١٧	٤٠	٤٤٣	٨,٨	٤
٧	ارتفاع تكلفة الخدمة الصحية عن قدرات أهالي الحي	٨٦	٥٤	٤٠	٤٠٦	٨,١	٨
٨	ارتفاع أسعار الدواء	١٢٥	٢٥	٣٠	٤٥٥	٩,٠	٢
٩	انقصار فترة العلاج المجاني في الفترة الصباحية في بعض المراكز الطبية	٧٦	٥١	٥٣	٣٨٣	٧,٦	١١
١٠	نقص الوعي الصحي	١٠٥	٥٥	٢٠	٤٤٥	٨,٨	٦
١١	زيادة الإصابة بأمراض العيون	٨٧	٦١	٣٢	٤١٥	٨,٢	٧
١٢	انتشار المراكز الطبية الخاصة مع ارتفاع أسعار العلاج بها	٦٩	٨٣	٢٨	٤٠١	٨	٩
	المجموع				١٦٧٩,٤	%١٠٠	

- يتضح من نتائج الجدول رقم (١٧) إن أهم المشكلات الصحية التي يعاني منها أهالي الحي من وجهة نظر (مجتمع البحث) مرتبة حسب الوزن المرجح لكل منها كانت على الوجه التالي:

- انتشار الأمراض المعدية بين الأهالي وحصلت على أعلى وزن (١٥٣,٧)، وأعلى نسبة (٩,٢%)، وتلى ذلك ارتفاع أسعار الدواء، وعدم توافر الخدمات الصحية للمرأة، وزيادة أمراض الحساسية، ونقص الأجهزة الطبية في المستشفيات القريبة من الحي، ونقص الوعي الصحي لأهالي الحي، وزيادة معدلات الإصابة بأمراض العيون، وارتفاع تكلفة الخدمات الصحية، وانتشار المراكز الطبية الخاصة مع ارتفاع أسعار العلاج بها، ونقص خدمات الإسعاف السريع، واقتصار فترة العلاج المجاني في الفترة الصباحية في بعض المراكز الطبية، واحتلت أقل وزن والمرتبة الأخيرة عدم توافر خدمات التطعيم والأمصال.

- وبتحليل نتائج الجدول رقم (١٧) يتضح تواضع الموارد المخصصة للخدمات الصحية في الأحياء، وارتفاع تكلفة الخدمات الصحية بها، وقصور التجهيزات الطبية واحتياجها المستمر للصيانة، وقد تدل هذه المشكلات على أن الرعاية الصحية الكفء تغطي طاقات غالبية ساكني الأحياء الحضرية في مصر، وتتفق هذه النتائج مع ما جاء به تقرير التنمية البشرية من أن الأمراض المعدية المزمنة، والأمراض المتوطنة وأمراض الجهاز التنفسي هي أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الحضري بل المجتمع المصري بعامه (٧٧)، وتؤكد نتائج الجدول رقم (١٧) على حقيقتين هما: (أ) أن هناك أمراض عديدة تعاني منها الغالبية في المناطق الحضرية ومنها الأحياء تتمثل في الأمراض المزمنة والمعدية، والمستوطنة وأمراض الطفولة، (ب) أن انخفاض الموارد المالية الضرورية للإففاق على الخدمات أمرًا في غاية الخطورة وعلى الجهات المسؤولة توفير الاعتمادات المالية للحد من انتشار الأمراض، وتشجيع المنظمات التطوعية الخاصة للإسهام في هذا المجال.

٥- المشكلات الاقتصادية:

جدول رقم (١٨)

يوضح المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الحي من وجهة نظر مجتمع

(ن = ١٨٠)

البحث

الترتيب	%	الوزن المرجح	المجموع	لا	إلى حد ما	نعم	المشكلات الاقتصادية
١	١٥,٤	١٥٤,٦	٤٦٤	٢٠	٣٦	١٢٤	انتشار البطالة بين أهالي الحي
٢	١٤,٣	١٤٤	٣٣٢	٣٠	٤٨	١٠٢	انخفاض دخل الأسر
٣	١٣,٥	١٣٥,٦	٤٠٧	٤٠	٥٣	٨٧	ارتفاع أسعار السلع المستمر
٤	١٤,٧	١٤٨	٤٤٤	٣٠	٣٦	١١٤	قلة المنافذ الخاصة بتوزيع الخبز
٥	١٤,٢	١٤٢,٣	٤٢٧	٣١	٥١	٩٨	عدم وجود مشروعات إنتاجية بالحي
٦	١٣,-	١٣١,٣	٣٩٤	٥٠	٤٦	٨٤	ندرة مشروعات الأسر المنتجة
٧	١٤,٩	١٤٩,٣	٤٤٨	٧	٧٨	٩٥	ارتفاع أسعار الوحدات السكنية مع ندرتها
	%١٠٠	١٠٠٥,١					المجموع

- يتضح من نتائج الجدول رقم (١٨) أن المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها أهالي الحي من وجهة نظر (مجتمع البحث)

مرتبة حسب الوزن المرجح لكل منها كانت كالتالي:

- انتشار البطالة بين أهالي الحي وحصلت على أعلى وزن (١٥٤.٦)، وأعلى نسبة (١٥,٤%)، وتلى ذلك ارتفاع أسعار الوحدات السكنية مع ندرتها، ثم قلة المنافذ الخاصة بتوزيع الخبز، وانخفاض دخل غالبية الأسر، ثم عدم وجود مشروعات إنتاجية بالحي، وارتفاع أسعار السلع، ثم احتلت المرتبة الأخيرة وأقل وزن (١٣١,٣) ندرة مشروعات الأسر المنتجة بالحي.

- وتحليل نتائج الجدول رقم (١٨) يتضح أن المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها أهالي الحي تتواكب مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات على اختلاف أنواعها ريفية وحضرية، والتي زادت من احتياجات الأهالي ولم يصمد أمام هذه التغيرات حتى أصحاب الدخل المرتفعة، ولهذا ومن خلال هذا الجدول يؤكد الباحث على ضرورة وضع برامج توفر للناس فرص الحصول على دخل مناسب، وتشجيع الجهود الذاتية واستثمارها في الحي، وتنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية لأهالي الحي مع ضمان استدامة فرص العمل التي توفرها المشروعات مثل (الصندوق الاجتماعي للتنمية، والهيئات الدولية التي تعمل في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية).

٦- المشكلات البيئية:

جدول رقم (١٩)

يوضح المشكلات البيئية التي يعاني منها الحي من وجهة نظر مجتمع

(ن = ١٨٠)

الترتيب	%	الوزن المرجح	المجموع	لا	إلى حد ما	نعم	المشكلات البيئية	م
٢	٩,٢	١٥٦	٤٦٨	٢٧	١٨	١٣٥	انتشار الحشرات الضارة (التساموس - الذباب - الفئران).	١
١	٩,٩	١٦٧,٣	٥٠٢	٨	٢٢	١٥٠	عدم وجود صناديق لجمع القمامة	٢
٤	٨,٦	١٤٥,٣	٤٣٦	٢١	٦٢	٩٧	إلقاء المياه المستعملة في الشوارع	٣
٣	٨,٩	١٥٠,٣	٤٥١	٣١	٢٧	١٢٢	تلوث مصادر المياه القريبة من الحي والرياح التوفيقى بالنفايات	٤
٩	٧,٨	١٣١,٧	٣٩٥	٤١	٦٣	٧٦	عدم تشجير الشوارع	٥
١١	٧,٧	١٣٠	٣٩٠	٥٥	٤٠	٨٥	تربية بعض الطيور بالمنزل	٦
٧	٨,٢	١٣٨,٣	٤١٥	٣٢	٦١	٨٧	انتشار الأمخنة المتصاعدة من بعض الورش	٧
٨	٨,١	١٣٧	٤١١	٤٠	٤٩	٩١	زيادة الكثافة السكانية	٨
٥	٨,٤	١٤١,٧	٤٢٥	٤٠	٣٥	١٠٥	التكثيف بأنواعه	٩
١٢	٧,١	١١٩,٣	٣٥٨	٥٥	٧٢	٥٣	الإعتماد المستمر على الأراضي الزراعية	١٠
٦	٨,٣	١٣٩	٤١٧	٣٠	٦٣	٨٧	الإسراف في استخدام مياه الشرب	١١
١٠	٧,٨	١٣١,٣	٤٩٤	٣١	٨٤	٦٥	عدم التخطيط الجيد لبعض المساكن	١٢
	%١٠٠	١١٨٧,٢					المجموع	

- باستقراء بيانات الجدول رقم (١٩) يتضح أن المشكلات البيئية التي يعاني منها أهالي الحي مرتبة حسب الوزن المرجح لكل منها كانت على الوجه التالي:

- عدم وجود صناديق لجمع القمامة واحتلت المرتبة الأولى وأعلى وزن (١٦٧,٣)، ثم انتشار الحشرات الضارة (الناموس - الذباب - الفئران)، وتلوث مصادر المياه القريبة من النيل، وإلقاء المياه المستعملة في الشوارع، والتدخين بأنواعه، ثم الإسراف في استخدام مياه الشرب، وانتشار الأدخنة المتصاعدة من بعض الورش، وزيادة الكثافة السكانية، ثم عدم تشجير الشوارع، وعدم التخطيط الجيد لبعض المساكن، وتربية بعض الطيور بالمنازل، ثم احتلت المرتبة الأخيرة وأقل وزن (١١٩,٣) الاعتداء المستمر على الأراضي الزراعية.

وبتحليل نتائج الجدول السابق يتضح أن الاستجابات التي أبدتها المبحوثين "عينة البحث" جاءت متفقة مع الكثير من البحوث والدراسات الخاصة بالبيئة ومشكلاتها، كما قد تدعوا لضرورة التفكير في كيفية العمل على الحد من الاتجاهات السلبية لبعض سكان الأحياء نحو البيئة والمتمثل في إلقاء المياه المستعملة في الشوارع وعدم الاهتمام بالتشجير، وتربية بعض الطيور بالمنازل، والتدخين بأنواعه والإسراف في استخدام مياه الشرب، كما تؤكد هذه النتائج عدم اهتمام الجهات التنفيذية بالمشكلات البيئية في بعض الأحياء والمتمثل في عدم توفير صناديق للقمامة، وعدم مكافحة الحشرات الضارة، وعدم تنفيذ بعض الندوات والمحاضرات عن مشكلات البيئة بالحي، وتشير هذه النتائج أيضا إلى أهمية مساعدة الأحياء الحضرية على وضع البرامج وتنفيذ المشروعات التي تساعد على الحد من التلوث البيئي، وتتفق نتائج هذا الجدول مع إحدى الدراسات التي أكدت على العلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية (٧٨).

٧- مشكلات الغزو الثقافي للأقمار الصناعية:

جدول رقم (٢٠)

يوضح مشكلات الغزو الثقافي للأقمار الصناعية التي يعاني منها مجتمع البحث
(ن = ١٨٠)

م	مشكلات الغزو الثقافي للأقمار الصناعية	نعم	إلى حد ما	لا	المجموع	الوزن المرحج	%	الترتيب
١	زيادة العنف الأسرى	٩٧	٣٥	٤٨	٤٠٩	١٣٦,٣	٧,٦	١٠
٢	زيادة الإحلال الخلقي خاصة بين الشباب	١٠٥	٢٥	٥٠	٤١٥	١٣٨,٣	٧,٧	٨
٣	انتشار السلبية واللامبالاة	٨٦	٦١	٣٣	٤١٣	١٣٧,٧	٧,٧	٨
٤	تدنى الهوية والمواطنة	٩٨	٤٣	٣٩	٤١٩	١٣٩,٦	٧,٨	٦
٥	زيادة الفردية والأنانية	٥٢	٨٥	٤٣	٣٦٩	١٢٣	٦,٩	١٣
٦	الاستهانة بالقيم والتقاليد والعادات	١١٠	٢٣	٤٧	٤٢٣	١٤١	٧,٩	٢
٧	التفكك الأسرى	٨٥	٧٥	٢٠	٤٢٥	١٤١,٧	٧,٩	٢
٨	تدنى الإنتاجية نتيجة لقضاء وقت طويل أمام التليفزيون	٩٥	٥٠	٣٥	٤٢٠	١٤٠	٧,٨	٦
٩	زيادة معدلات الاستهلاك السلعي	١٠٢	٢٣	٥٥	٤٠٧	١٣٥,٧	٧,٦	١١
١٠	التقليد الأعمى بدون مراعاة طبيعة المجتمع المصري	٨٦	٧٠	٢٤	٤٢٢	١٤١,٧	٧,٩	٢
١١	زيادة الأمراض النفسية بالحي	٩٤	٦٣	٢٣	٤٢١	١٤٣,٧	٨,-	١
١٢	تحصاير القيم الإيجابية بالحي	٧٩	٥٤	٤٧	٣٩٢	١٣٠,٧	٧,٣	١٢
١٣	إيمان المخدرات بالحي	١٠٧	٣٣	٤٠	٤٢٧	١٤٢,٣	٧,٩	٢
	المجموع					١٧٩٠,٧	%١٠٠	

- باستقراء بيانات الجدول رقم (٢٠) والذي يوضح أهم مشكلات الغزو الثقافي للأقمار الصناعية على أهالي الحي من وجهة نظر مجتمع البحث مرتبة حسب الأوزان المرحجة نجدها كالتالي:

- زيادة الأمراض النفسية بالحي وحصلت على أعلى نسبة (٨%) وأعلى وزن مرجح (١٤٣,٧) ثم تلى ذلك التقليد الأعمى لكل ما هو أجنبي، والتفكك الأسرى والاستهانة بالقيم والتقاليد والعادات وإدمان المخدرات بالحي، وتساوت كل منهم في الحصول على نسبة واجدة (٧,٩%)، ثم تدنى مفهوم المواطنة والهوية الوطنية، وتدنى الإنتاجية نتيجة لقضاء معظم الوقت أمام التليفزيون، وتلى ذلك زيادة الإحلال الخلقي بين الشباب، وانتشار السلبية واللامبالاة، ثم زيادة معدل الاستهلاك السلعي، زيادة الفردية والأنانية بين أهالي الحي واحتلت المرتبة الأخيرة وأقل نسبة (٦,٩%).

- وتحليل نتائج الجدول رقم (٢٠) يتضح أن للغزو الثقافي آثارا سلبية كبيرة على الأحياء الحضرية، ولهذا يجب العمل على وضع برامج وخطط للحد من مشكلاته، واستثمار الجوانب الإيجابية فيه لتحقيق تنمية شاملة لكل قطاعات الحي، وتتفق هذه النتائج مع نتائج العديد من الدراسات التي تناولت الغزو الثقافي للأقمار الصناعية على المجتمعات*

(٥) يمكن الرجوع إلى ما كتب في مقدمة البحث في الدراسات السابقة.

٨- المشكلات الترويحية:

جدول رقم (٢١)

يوضح المشكلات الترويحية التي يعانى منها الحي من وجهة نظر

(ن = ١٨٠)

مجتمع البحث

م	المشكلات الترويحية	نعم	إلى حد ما	لا	المجموع	الوزن المرجح	%	الترتيب
١	عدم وجود حدائق عامة بالحي	١٤٥	٢١	١٤	٤٩١	١٦٣,٧	١٧,٨	٢
٢	عدم وجود نادى مناسب لكافة أهالي الحي	١٣٢	١٨	٣٠	٤٦٢	١٥٤	١٦,٧	٤
٣	افتقار الحي لخدمات ترويحية (سينما)	٨٤	٤٥	٥١	٣٩٣	١٣١	١٤,٢	٦
٤	نقص الإمكانيات المادية والبشرية بمركز شباب الحي	١٤٣	١٧	٢٠	٤٨٣	١٦١	١٧,٥	٣
٥	ندرة الأنشطة المقدمة لأهالي الحي	٩٧	٥٣	٣٠	٤٢٧	١٤٢,٣	١٥,٥	٥
٦	عدم وجود مكتبة عامة لشغل وقت الفراغ لأهالي الحي	١٦٠	٥	١٥	٥٠٥	١٦٨,٣	١٨,٣	١
	المجموع					٩٢٠,٣	١٠٠%	

- يتبين من نتائج الجدول رقم (٢١) أن المشكلات الترويحية التي يعانى منها الحي من وجهة نظر مجتمع البحث مرتبة على حسب الوزن المرجح لكل منها كانت كالتالي:

- عدم وجود مكتبة عامة لشغل وقت الفراغ لأهالي الحي واحتلت أعلى وزن مرجح (١٦٨,٣) وأعلى نسبة (١٨,٣%)، ثم تلي ذلك عدم وجود حدائق عامة بالحي، ونقص الإمكانيات المادية والبشرية بمركز شباب الحي، وعدم وجود نادى مناسب لكافة أهالي الحي، وندرة الأنشطة المقدمة لأهالي الحي، واحتلت أقل وزن مرجح (١٣١) وأقل نسبة (١٤,٢%) افتقار الحي لخدمات ترويحية (سينما).

- وتحليل نتائج الجدول رقم (٢١) يتضح افتقار الحي للخدمات الترويحية التي تساعد على تنمية الحي، كما أن وجود حدائق عامة وأنشطة ترويحية بالحي تساعد على القضاء على وقت الفراغ خاصة بين الشباب والشباب وتحد من المشكلات ذات الصلة بوقت الفراغ خاصة بين الشباب مثل الإدمان والاحتراف، كما أن إنشاء مكتبة عامة بالحي تساعد أيضا على زيادة ثقافة الأهالي بالإضافة إلى القضاء على وقت الفراغ، وتتفق نتائج هذا الجدول مع إحدى الدراسات التي أشارت إلى أهمية الحد من المشكلات الترويحية في الأحياء الحضرية (٧٩).

٩- مقترحات مجتمع البحث للحد من المشكلات:

جدول رقم (٢٢)

يوضح أهم المقترحات التي يراها أهل الحي للحد من المشكلات التي يعانون منها
(ن = ١٨٠)

م	أهم المقترحات	التكرار	النسبة	الترتيب
١	توفير الإمكانيات المادية من قبل الجهات المسؤولة عن الخدمات	١٤٠	٧٧,٨	٢
٢	الحد من الهجرة المستمرة من القرى المجاورة	١٠٥	٥٨,٣	٦
٣	رفع مستوى الخدمات (صحية - تعليمية - ترويحية - اقتصادية)	١٠١	٥٦,١	٧
٤	الاهتمام بالقيادات الشعبية وتدريبها	٩١	٥٠,٦	٩
٥	تنفيذ العديد من المشروعات التي تزيد من التعاون بين أبناء الحي	٨٧	٤٨,٣	١١
٦	تنفيذ العديد من الندوات التي تعمل على زيادة معدل المشاركة في مشروعات الحي	٨٤	٤٦,٧	١٢
٧	تعديل بعض القوانين والتشريعات بما يلام احتياجات الأهالي (قانون المباني)	٩٨	٥٤,٤	٨
٨	تشجيع الجهود الذاتية للتصدي لمشكلات الحي من خلال القضاء على الروتين الحكومي	٨٨	٤٨,٩	١٠
٩	مساعدة الفئات الفقيرة والمحرومة من خلال منظمات متخصصة (محلية - دولية)	١٢٣	٦٨,٣	٤
١٠	وجود دوريات متحركة من الأمن والشرطة	١١٠	٦١,١	٥
١١	زيادة مشروعات الأسر المنتجة للحد من البطالة	١٢٥	٦٩,٤	٣
١٢	مطالبة المنظمات المسؤولة عن خدمات البنية الأساسية (كهرباء - مياه شرب - مجارى) بعمل صيانة دورية.	١٤٥	٨٠,٦	١

- يتبين من الجدول رقم (٢٢) أن أهم المقترحات التي يراها أهالي الحي للحد من المشكلات التي يعانون منها مرتبة حسب النسبة المئوية كانت كالتالي:

- مطالبة المنظمات المسؤولة عن خدمات البنية الأساسية بعمل صيانة دورية لمرافقها (كهرباء - مياه شرب - مجارى) حتى يمكن تجنب الآثار الناجمة عن عدم كفاءتها، ثم توفير الإمكانيات المادية من قبل الجهات المسؤولة لتدعيم خدمات الحي (تعليمية - صحية - اجتماعية - اقتصادية) وزيادة مشروعات الأسر المنتجة للحد من البطالة بالحي، ومساعدة الفئات الفقيرة والمحرومة من خلال منظمات متخصصة على المستوى المحلي والمستوى الدولي، وزيادة التواجد الأمني خاصة في خلال الليل عن طريق الدوريات الراكبة للحد من السرقات، ثم اتخاذ التدابير التي تحد من الهجرة المستمرة إلى الحي

من المناطق الريفية، ثم اهتمام الجهات الخدمية كلا فيما يخصه (صحة - تعليم - ترويح - اقتصاد) بالاهتمام بالخدمة ورفع جودتها، ثم النظر في بعض القوانين والتشريعات بما يلائم احتياجات أهالي الحي (خاصة قانون المباني) وذلك لمعاناة أهالي الحي من مشكلة الإسكان، ثم الاهتمام بالقيادات الشعبية وتدريبها لدورها في تحديد المشكلات واستشارة أهالي الحي على المشاركة في مواجهتها، ثم العمل على تشجيع الجهود الذاتية للتصدي لمشكلات الحي من خلال القضاء على الروتين الحكومي الذي يحد من عملها، والقيام بتنفيذ بعض المشروعات التي تزيد من تعاون أهل الحي، واحتلت المرتبة الأخيرة تنفيذ العديد من الندوات التي تعمل على زيادة معدل المشاركة في المشروعات وتحد من اللامبالاة والسلبية. وتتفق نتائج هذا الجدول (٢٢) مع العديد من الدراسات والكتابات النظرية التي أشارت إلى أهمية مواجهة المشكلات التي تواجه التنمية الحضرية ووضع الخطط والمشروعات للحد منها للتنامي المتزايد في الحضر وتأثيره على التنمية الشاملة*

ثالثاً: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالخبراء والمسئولين:

جدول رقم (٢٣)

يوضح أهم المشكلات التي يعاني منها أهل الحي من وجهة نظر الخبراء المسئولين (ن = ١٠)

م	المشكلات	التكرار	النسبة %
١-	اقتصادية	٩	٩٠
٢-	اجتماعية	٩	٩٠
٣-	تعليمية	٧	٧٠
٤-	عمرانية	٦	٦٠
٥-	صحية	٥	٥٠
٦-	بيئية	١	١٠

- يتضح من خلال الجدول رقم (٢٣) أن المشكلات التي يعاني منها الحي من وجهة نظر المسئولين والخبراء تكمن في المشكلات البيئية وتكررت على السنة المسئولين والخبراء عشر مرات، والمشكلات الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية وتكررت كل منها على السنة المسئولين والخبراء تسع مرات، والمشكلات التعليمية وتكررت على

(٠) يمكن الرجوع إلى ما كتب عن الدراسات السابقة في مقدمة الدراسة.

السنة المسئولين والخبراء سبع مرات، ثم المشكلات العمرانية وتكررت على السنة المسئولين والخبراء ست مرات.

- وتحليل نتائج هذا الجدول نجد أنها تتفق مع جداول الدراسة أرقام ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩ والتي أكد فيها أهالي الحي على معاناة الحي من هذه المشكلات، ولكن اللافت للنظر هنا عدم ذكر المسئولين والخبراء لمشكلات الغزو الثقافي للأقمار الصناعية على الرغم ما تمثله من خطورة على كافة أوجه الحياة ليس في الأحياء الحضرية فقط بسبل في كافة المجتمعات المصرية ريفية كانت أو حضرية.

جدول رقم (٢٤)

يوضح أهم الوسائل التي يتم إتباعها للتعرف على مشكلات الحي من وجهة نظر المسئولين والخبراء (ن = ١٠)

م	أهم الوسائل التي يتم من خلالها التعرف على مشكلات الحي	التكرار	النسبة %
١	متابعة ما ينشر في الصحف والجرائد المحلية	٩	٩٠
٢	الاتصال المباشر بأهالي الحي	٨	٨٠
٣	متابعة صندوق الاقتراحات والشكاوى	١٠	١٠٠
٤	البحوث والدراسات الميدانية	٤	٤٠
٥	الاعتماد على الإخبارين من سكان الحي	٨	٨٠
٦	الاستماع إلى القيادات الشعبية بالحي	٩	٩٠
٧	مشاركة أهالي الحي في المناسبات المختلفة	٧	٧٠
٨	من خلال نشرات الأخبار المحلية	٥	٥٠

- باستقراء بيانات الجدول رقم (٢٤) يتضح أن أهم الوسائل التي تستخدم في التعرف على مشكلات الحي من وجهة نظر المسئولين والخبراء تكمن في متابعة ما يصل إلى صندوق الشكاوى والمقترحات من جماهير الحي وتكررت على السنة المسئولين والخبراء عشر مرات، وتلى ذلك متابعة ما ينشر في الصحف والجرائد المحلية عن مشكلات، والاستماع إلى القيادات الشعبية بالحي وتكررت كل منها على السنة المسئولين والخبراء تسع مرات، والاتصال المباشر بأهالي الحي، والاعتماد على الأخبار من سكان الحي وتكررت كل منها على السنة المسئولين والخبراء ثماني مرات، ثم مشاركة أهالي الحي في المناسبات المختلفة وتكررت على السنة المسئولين والخبراء سبع مرات، ثم التعرف على مشكلات الحي من خلال نشرات الأخبار المحلية وتكررت على السنة المسئولين والخبراء خمس مرات، ثم من خلال البحوث والدراسات وتكررت على السنة

المسئولين والخبراء أربع مرات.

- وتحليل نتائج الجدول رقم (٢٤) يتضح أن هناك خطوات هامة عند التعرف على المشكلات لا تمثل أهمية لدى المسئولين والخبراء واحتلت أقل نسبة (٧٠%) وهي القيام بالبحوث والدراسات، كما أن الاتصال المباشر من الوسائل الهامة التي لا بد للمسئولين القيام بها عند التعرف على المشكلات احتلت المرتبة الثانية في اهتمامهم وكان يجب أن تحتل المرتبة الأولى، وتؤكد نتائج الجدول على حقيقة هامة هي إهمال الالتحام المباشر مع المواطنين لتحديد مشكلاتهم واحتياجاتهم من جانب بعض المسئولين، وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات السابقة (٨١).

جدول رقم (٢٥)

يوضح أهم المقترحات من وجهة نظر المسئولين والخبراء للحد من مشكلات الحي (ن = ١٠)

م	أهم المقترحات للحد من مشكلات الحي	التكرار	النسبة %
١	استثارة أهالي الحي للمشاركة في الحد من المشكلات	٩	٩٠
٢	استثمار الإمكانيات المادية بالحي لمواجهة المشكلات	٨	٨٠
٣	تدريب القيادات الشعبية للمشاركة في الحد من المشكلات	٩	٩٠
٤	القيام بالبحوث والدراسات المستمرة لاكتشاف المشكلات	٧	٧٠
٥	المتابعة المستمرة للمسئولين كل في ميدان تخصصه لمواجهة المشكلات	٧	٧٠
٦	الاستفادة من الجهات والمنظمات الأهلية في مواجهة المشكلات للمرونة التي تتمتع بها	١٠	١٠٠
٧	تنمية الشعور بالمسئولية لدى أهالي الحي.	٧	٧٠
٨	التقييم المستمر لعمل المنظمات المحلية بالحي	٦	٦٠
٩	تنمية وعي الأهالي بالحي من خلال تنظيم وإعداد مجموعة من الندوات يشارك فيها القيادات التنفيذية	٩	٩٠
١٠	مطالبة الجهات الحكومية على المستوى المركزي لاعتماد الميزانيات التي تدعم الخدمات الأساسية بالحي	١٠	١٠٠

- باستقراء بيانات الجدول رقم (٢٥) يتضح أن أهم المقترحات التي يراها المسئولون والخبراء للحد من مشكلات الحي تكمن فيما يلي:

- الاستفادة من الجهات والمنظمات الأهلية في التصدي للمشكلات التي تعاني منها الأحياء وذلك للمرونة التي تتمتع بها هذه المنظمات في نظامها المالي والإداري، ومطالبة الجهات الحكومية على المستوى المركزي باعتماد الميزانيات التي تدعم الخدمات الأساسية للحي وحصلت كل منهما على إجماع آراء المسئولين وبنسبة متساوية (١٠٠%)، ثم تلي ذلك استثارة أهالي الحي للمشاركة في الحد من المشكلات، وتدريب القيادات الشعبية للمشاركة في

الحد من مشكلات الحي، وتنمية وعي الأهالي بالحي من خلال تنظيم وإعداد مجموعة من الندوات يشارك فيها القيادات التنفيذية، وحصلت كل منها على نسبة واحدة (٩٠%) وعلى تكرار واحد، ثم استثمار الإمكانيات المادية بالحي لمواجهة المشكلات وحصلت على نسبة (٨٠%)، وتلى ذلك وبنسبة متساوية (٧٠%) كل من القيام بالبحوث والدراسات المستمرة لاكتشاف المشكلات، والمتابعة المستمرة للمسؤولين كل في ميدان تخصصه، وتنمية الشعور بالمسئولية لدى الأهالي حتى نتجنب المشكلات، ثم جاءت بأقل نسبة (٧٠%) ضرورة القيام بالتقييم المستمر لعمل المنظمات المحلية بالحي، وتتفق نتائج هذا الجدول (٢٥) مع نتائج الجدول رقم (٢٢) والخاص بمقترحات أهالي الحي لمواجهة المشكلات، ومع العديد من الكتابات التي أكدت على أهمية مدخل المشاركة بين المواطنين والحكومة عند التعامل مع المشكلات المجتمعية (٨١).

رابعاً: مدخل مقترح للخدمة الاجتماعية في التعامل مع مشكلات الأحياء الحضرية:

في ضوء ما سبق عرضه من نتائج يمكن للباحث أن يقترح مدخل للخدمة الاجتماعية للتعامل من خلاله مع مشكلات الأحياء الحضرية للحد منها ما أمكن فيما يلي:

أولاً: الأسس التي يقوم عليها المدخل:

- ١- الدراسات السابقة وما انتهت إليه.
- ٢- نتائج دراسة الباحث الراهنة والتي اعتمد فيها على محورين هما:
 - أ- مقابلات شبه مقننة مع المسؤولين والخبراء في مجال التنمية الحضرية على المستوى المحلي، وعلى المستوى الأكاديمي.
 - ب- تحليل وتفسير نتائج الاستبيان الذي قام الباحث بتطبيقه على أرباب الأسر بمجتمع البحث.
- ٣- الإطار النظري للخدمة الاجتماعية عامة وفي مجال التنمية الحضرية خاصة.
- ٤- الأطر النظرية لبعض العلوم ذات الصلة بالمجتمع الحضري ومشكلاته.

ثانياً: الفلسفة التي يستند عليها المدخل:

- يستند هذا المدخل على مجموعة من الحقائق يمكن إيجازها فيما يلي:
- ١- تعتبر تنمية الأحياء الحضرية ضرورة أساسية من ضرورات التنمية الشاملة وهدف تسعى إليه كل الجهات وعلى مختلف الأصعدة.
 - ٢- أن المشكلات التي تواجه الأحياء الحضرية في المرحلة الراهنة ذات طبيعة تتصل بالحياة الاجتماعية والاقتصادية

بالحي في مكوناتها الإجمالية ومن ثم يجب التعامل معها من خلال المنظور المتكامل.

٣- أن تنمية الأحياء الحضرية ومواجهة مشكلاتها يعتبر جزء من عملية أكبر وهي التنمية الشاملة، فهي ليست عملية قائمة بذاتها وإنما جزء من خطة قومية تستهدف المواطنين في كل المستويات.

٤- أن الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها تعترف بأن كثيرا من المشكلات الاجتماعية صادرة من الأنظمة والمؤسسات القائمة بالمجتمع، الأمر الذي يجب أن يكون لها دورا في العمل على التعامل مع هذه الأنظمة والمؤسسات إسهاما في علاج مشكلات الناس وتلبية حاجاتهم، وتوظيف موارد المجتمع في مساعدة الناس على الحد من مشكلاتهم.

ثالثا: محتوى المدخل المقترح:

يعتمد هذا المدخل على التكامل بمعنى المزج بين النماذج المهنية التي وضعت بهدف الخروج منها بمدخل يلائم الأحياء الحضرية، هذا من منطلق أن المجتمع المصري يحتاج إلى جهود جميع المداخل والنماذج وليس مديلا واحدا، فالجهود الحكومية بمفردها لا تستطيع الحد من مشكلات الأحياء الحضرية بدون الجهود الذاتية لسكانها، وأيضا المواطنين بمفردهم لا يستطيعون الحد من مشكلاتهم بدون الاعتماد على الخبراء والفنيين من داخل المجتمع وخارجه، ويحتوى المدخل على:

- ١- نموذج حل المشكلة: وذلك لتحديد مشكلات واحتياجات أهالي الحي المتعلقة بالخدمات الصحية والتعليمية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية والترفيهية سواء كانت مشكلات مرتبطة بالمواطنين أنفسهم أو مرتبطة بالمؤسسات الخدمية، ويتم هنا القيام بما يلي:
 - أ- تحديد المشكلات التي يعاني منها أهالي الحي.
 - ب- تحليل البيانات الخاصة بكل مشكلة واختيار البديل.
 - ج- إجراء الاتصالات الضرورية للحد من المشكلات ما أمكن.
 - د- تنفيذ الحلول المقترحة للحد من المشكلات.
 - هـ- المتابعة والتقويم للمشكلات التي يتم التعامل معها.
- ويطلب تحقيق ذلك من الأخصائي الاجتماعي القيام بمجموعة من الخطوات هي:

- أ- تنظيم مجموعة من الندوات واللقاءات المفتوحة تجمع بين أهالي الحي والمسؤولين على اختلاف تخصصاتهم.
- ب- مساعدة أهالي الحي والقيادات الشعبية على كيفية الاتصال بالجهات المختلفة للوقوف على المشكلات وأسبابها والإمكانات المتوفرة للتعامل معها أو التي يمكن توفيرها.
- ج- إتاحة فرص للتعاون بين أهالي الحي

والقيادات التنفيذية، وفتح قنوات الاتصال فيما بينهم، مما يساعد على نجاح الحلول المقترحة للمشكلات.

د- إعداد قاعدة من البيانات الحديثة عن الحي تتضمن:

- إعداد السكان في الحي على اختلاف فئاتهم العمرية.
- الخصائص الديموجرافية والاقتصادية لسكان الحي.
- الموارد والإمكانات المحلية والقومية.

٢- مدخل المساعدة الذاتية: ويتم في هذا المدخل ترك أهالي الحي بتحديد ما ينبغي القيام به لمواجهة مشكلاتهم، وعلى الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل في الحي إتاحة الفرصة لهم للقيام بذلك، كما يتم في هذا المدخل ما يلي:

أ- مساعدة أهالي الحي على استكشاف البدائل الممكنة خلال بحث مشكلاتهم.

ب- التوصل إلى قرارات تنبع منهم.

ج- مساعدتهم في اتخاذ القرارات للتعامل مع مشكلاتهم.

د- مساعدتهم كيف يعملون معا وبشكل تعاوني لمواجهة مشكلاتهم بالحي، وتوزيع مسؤوليات عليهم للتوصل إلى الحلول المتفق عليها.

٣- مدخل المساعدة الفنية: ويتم في هذا المدخل تقديم خدمات وبرامج

وأنشطة لأهالي الحي تهدف إلى زيادة قدرتهم على مواجهة المشكلات بالحي، وتتمثل أشكال المساعدة هنا فيما يلي:

أ- إرسال الفنيين للحي على اختلاف تخصصاتهم لدراسة مشكلات الحي.

ب- تمويل بعض المشروعات والأنشطة التي تحد من المشكلات وتشجيع الاحتياجات لأهالي الحي.

ج- تدريب بعض القادة الشعبيين وأهالي الحي على طرق التعامل مع المشكلات وكيفية مواجهتها.

٤- مدخل الصراع: ويتم هذا المدخل من خلال مساعدة أهالي الحي على

تحديد المشكلات أو القضايا التي سيتجمعون حولها تحديداً دقيقاً، ومن

خلال استخدام هذا المدخل يجب القيام بما يلي:

أ- مساعدة أهالي الحي على تنظيم أنفسهم في إطار يتفق مع الشرعية

للمطالبة بحل المشكلات التي تواجههم (تعليمية - صحية... الخ).

ب- يتم تحديد المشكلات المتعلقة بالحي سواء كانت مشكلات مرتبطة

بنقص الإمكانيات والموارد بالحي أو تتعلق بالمؤسسات الخدمية.

ج- ترتيب المشكلات ذات الأولوية وتحديد قائمة بها وفق برنامج زمني

للتعامل معها، مع تحديد الجهات التي سيتم اللجوء إليها.

د- تحديد المطالب الخاصة بأهالي الحي والتي لا تخرج عن المستويات

التالية:

- حل المشكلات بأنواعها أو الحد منها ما أمكن وكيفية التنفيذ.
- العمل على استصدار توجيهات أو قرارات من الجهات المختصة تتضمن التعامل مع المشكلات.
- هـ- استثمار إمكانات وموارد الحي والمجتمع الأكبر (أفراد - تنظيمات) وفقاً لما يلي:
 - تحديد بناءات القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (أصحاب الشركات والمصانع وأعضاء المجلس الشعبي المحلي مجلس شورى) وما يمكن أن يقدمه من إمكانات مادية لحل بعض المشكلات، أو الضغط على المؤسسات الخدمية لتقديم خدمات أفضل، أو إنشاء خدمات جديدة.

رابعاً: الاستراتيجيات التي يعتمد عليها المدخل:

هناك مجموعة من الاستراتيجيات يعتمد عليها المدخل نوجزها فيما يلي:

١- استراتيجية التغيير الإيماني: ومن خلالها يمكن القيام بالخطوات التالية:

- أ- المناقشة العامة لمشكلات الحي مع الأهالي والقيادات بأنواعها.
- ب- التخطيط العلمي للحد من هذه المشكلات بمشاركة كل من الأهالي والمتخصصين.
- ج- تعبئة واستثمار كافة الموارد البشرية والمادية بالحي للحد من المشكلات أو حلها.

٢- استراتيجية الحملة: وتستخدم هنا مع بعض القادة الشعبيين بالحي ومع بعض جماهير الحي الذين يبذلون مواقف اللامبالاة والسلبية نحو الحي ومشكلاته بهدف استثارة روح التغيير لديهم، كما يمكن استخدامها مع بعض أهالي الحي الذين يبذلون معارضة للبرامج والمشروعات التي توضع للحد من مشكلات الحي.

٣- استراتيجية توفير الهيكل الوظيفي: ويمكن من خلال هذه الاستراتيجية جذب العديد من الخبراء والمتخصصين للمشاركة في دراسة مشكلات الحي ووضع الحلول لها على أسس علمية، وتدريب مواطني الحي على كيفية مواجهة مشكلاتهم.

خامساً: التكنيكيات المهنية التي يجب أن يستخدمها الأخصائي في هذا المدخل:

هناك العديد من التكنيكيات المهنية التي يمكن استخدامها من قبل الأخصائي الاجتماعي في هذا المدخل هي:

أ- تكنيك الاتصال المباشر: وهنا يقوم

الأخصائي الاجتماعي بالاتصال بمديري إدارات ووحدات الخدمات المختلفة بالحي، كما يضع أمامهم ما توصل إليه من حقائق بخصوص المشكلات التي تعترض أهالي الحي، وكيفية مواجهتها.

ب- تكنيك العمل المشترك: ويقوم الأخصائي الاجتماعي هنا بتوفير فرص الاتفاق بين الأهالي بالحي والمسئولين على تقديم الخدمات المختلفة من خلال الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية لتحقيق أغراض مشتركة، مما يؤدي إلى تطور وتكامل في مواجهة المشكلات.

سادسا: أدوار الأخصائي الاجتماعي التي تستخدم في المدخل:
يمكن للأخصائي الاجتماعي أن يمارس مجموعة من الأدوار المهنية في هذا المدخل ومن هذه الأدوار ما يلي:

أ- دور الممكن: ويتطلب هذا الدور من الأخصائي الاجتماعي استثارة وتركيز مشاعر عدم الرضا لدى أهالي الحي عن المشكلات، وتشجيع الجهود التي تقوم بها الهيئات المتعددة للتعامل مع المشكلات، كما يتضمن الدور بث روح الثقة والتفاؤل بين مواطني الحي للحصول على أقصى قدر من المشاركة في مواجهة المشكلات، وذلك من خلال مناقشة الفائدة التي سوف تتحقق عند حل المشكلات.

ب- دور المخطط: ويتطلب هذا الدور قيام الأخصائي الاجتماعي بمساعدة أهالي الحي والقادة الشعبيين على تحديد الأهداف من مواجهة المشكلات ووضع الخطط وكيفية التنفيذ.

ج- دور الخبير: وذلك بما يتاح للأخصائي الاجتماعي من معارف ومهارات ومبادئ وخبرات في مجال التنمية الحضرية واتصالاته بالأجهزة المختلفة المعنية بمواجهة المشكلات، يمكنه العمل على توجيه أهالي الحي والأجهزة أيضا إلى الموارد المادية والبشرية التي يمكن الاستفادة منها سواء كانت موارد هيئات حكومية تعمل في الحي أو هيئات أهلية أو منظمات دولية.

د- دور المغير للسلوك: وتتضمن هذا الدور قيام الأخصائي الاجتماعي بالعمل على مساعدة أهالي الحي على تغيير بعض أنماط السلوك التي تزيد من أثار المشكلات، ويتم في هذا الدور ما يلي:

١- تحديد مناطق القوة في مواطني الحي واستثمارها في مواجهة المشكلات وعلى نفس الدرجة من الأهمية تحديد نقاط الضعف للتخلص منها.

٢- تدعيم الاتصالات بأهالي الحي بكافة الوسائل المتاحة والاستماع للمشكلات وأسبابها وكيفية التعامل معها.

٣- استثمار القيادات الشعبية بالحي في دعوة الأهالي للمشاركة في حل المشكلات ماديا ومعنويا، ومحاولة إقناع المعارضين وكسب تأييدهم.

٤- مساعدة مواطني الحي على المشاركة في

متابعة الحلول التي تم التوصل إليها، والمشاركة في تقييمها، والخروج بالدروس المستفادة منها مما يزيد من خبرات أهالي الحي عند التعامل مع المشكلات.

سابعاً: الوسائل والأدوات التي تستخدم في المدخل:

١- اللقاءات الشعبية مع سكان الحي على أن يشاركوا هم أنفسهم في تنظيمها والإعداد لها.

٢- المقابلات مع المسؤولين عن الحي.

٣- اللجان على أن تتولى كل لجنة مشكلة من المشكلات.

٤- المناقشة وتستخدم مع أهالي الحي والمسئولين عن أجهزة الخدمات وذلك للوصول إلى أفضل الحلول للمشكلات التي يعاني منها الحي.

٥- الندوات وتستخدم مع أهالي الحي للقضاء على السلوكيات السلبية التي تساعد على زيادة حدة المشكلات، وزيادة معدل المشاركة من قبلهم في الجهود التي تبذل للحد من المشكلات.

المراجع المستخدمة في الدراسة:

١- كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، سلسلة علم الاجتماع المعاصرة، الكتاب الرابع والسبعون (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥) ص ٤٩.

٢- كمال المنوفى: الثقافة السياسية (بيروت: دار بن خلدون، ١٩٨٦) ص ٥.

3- Chambers, Robret, Rural Development, London, Longman Press, 1983, /47.

٤- المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، الكتاب رقم ١٥٠، الدورة العاشرة يوليو ١٩٨٨، ص ٦٧.

٥- رئاسة الجمهورية: موسوعة المجالس القومية المتخصصة، المجلد العاشر، الإسكان والتعمير، ١٩٩٩، ص ٢٠.

٦- صلاح العبد: علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع الحضري (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٥) ص ٣٣٦.

٧- صلاح أحمد هاشم: دراسة تقييمية لدور الوحدة الاجتماعية الحضرية في تنمية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير "غير منشورة"، (الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ٢٠٠٠) ص ٣٨.

٨- السيد محمد الحسيني وآخرون: دراسة في علم الاجتماع الريفي والحضري (القاهرة: دار الكتاب للتوزيع، ١٩٧٩) ص ٩٦ - ١٠٦.

٩- مصطفى الخشاب: الاجتماع الحضري

- (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩) ص ١٢٦.
- ١٠- إبراهيم عبد الرحمن رجب: تنمية المؤسسات المحلية ودور الوحدة الاجتماعية الحضرية، ورقة عمل مقدمة إلى مشروع مراكز الخدمات الاجتماعية المتكاملة (القاهرة: وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٩٨١).
- ١١- ثروت محمد شلبي: التغيير الاجتماعي المصاحب لحركة التخطيط والتنمية الحضرية، رسالة دكتوراه "غير منشورة" (الزقازيق: كلية الآداب بالزقازيق، ١٩٨١).
- 12- Robhan Habiler, Evaluation of an urban Community Development programme in Bangladesh, Vol, 16, No3, London, 1981.
- 13- Bardo, John and John, Urban Sociology, U.S.A, F.E peacock Pullisher, inc 1982.
- ١٤- محمد الجوهرى، وعلياء شكري: علم الاجتماع الريفي والحضري (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣) ص ص ٣٣٠ - ٣٣١.
- ١٥- محمود الكردي: التخطيط الإقليمي وقضية التنمية الحضرية في مصر في زكريا فوده وآخرين دراسات في المجتمع المصري المعاصر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥) ص ص ٢٤٠ - ٢٤١.
- ١٦- حسنى محمد حسنى: التعرف على الاحتياجات والمشكلات المجتمعية لمنطقة حضرية متخلفة كأساس لتخطيط التنمية المتكاملة على مستوى الجيرة الحضرية، رسالة ماجستير "غير منشورة" (القاهرة: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان، ١٩٨٧).
- ١٧- كوثر أحمد قناوى: تقويم خدمات الرعاية الاجتماعية في مقابلة مشكلات التحضر بمدينة أسوان، رسالة ماجستير "غير منشورة" (القاهرة: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية بحلوان، ١٩٨٧).
- ١٨- محمد رفعت قاسم وآخرون: دراسة اجتماعية لسكان مدينة العريش بحث علمي "منشور" بالمؤتمر العلمي الثنائي لكلية الخدم الاجتماعية جامعة حلوان (القاهرة: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية بحلوان، ١٩٨٩).
- ١٩- أسحق يعقوب، عبد الله أبو عياش: النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي، بحث علمي "منشور" (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٩).
- ٢٠- ماهر أبو المعاطي: تحديد احتياجات

المجتمعات الحضرية المختلفة دراسة من وجهة نظر سكان حناحية السلام بمدينة العريش، بحث علمي "منشور" في المؤتمر العلمي الأول للمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بمدينة نصر (القاهرة: مكتبة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بمدينة نصر، ١٩٨٩).

٢١- السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩١) ص ٨.

٢٢- طلعت مصطفى السروجي: مشكلات العمالية التخطيطية لتنمية المجتمعات الحضرية المحلية، بحث علمي "منشور" المؤتمر العلمي الخامس لكلية الخدمة الاجتماعية بطلوان (القاهرة: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية بطلوان، ١٩٩١).

٢٣- منى محمود عبد الله: مشكلات المجتمع المصري كما يدركها الأطفال والمراهقين، رسالة ماجستير "غير منشورة" (القاهرة، مكتبة معهد الدراسات العليا للطفولة جامعة عين شمس، ١٩٩٢).

24- Venhatalak Shmi, Aitken Loin, A health risk index for A Ssensing phccoverage in urban India, A Bastract of Journal Article, Inc, Hall, Rights Research, 1992.

25- Louis, Cotmanl, the Social Development officer, the British Response to urban New town Problems, England. Journal Articals, Community Education, Vol3, No5, 1993.

٢٦- أحمد شفيق السكري، عوني محمود فنصوة: دراسة مشكلات واحتياجات الأحياء ذات الأولوية في التنمية، بحث علمي منشور، بالمؤتمر العلمي السابع لكلية الخدمة الاجتماعية (بالفيوم: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم ١٩٩٤).

27- Rasheed Sadig and Fashole David introduction to ward a new Development, San Francisco, Westview Press 1995, pp 1-9.

٢٨- محمد دسوقي حامد: التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي مع الجماعات المدرسية ومواجهة الغزو الثقافي للأقمار الصناعية على التنمية البشرية بحث علمي "منشور" بالمؤتمر العلمي التاسع لكلية الخدمة بطلوان (القاهرة: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية بطلوان، ١٩٩٦).

٢٩- وفاء هاتم الصادي: اتجاهات سكان

المناطق الحضرية المتخلفة نحو مجتمعهم، بحث علمي "منشور"
بالمؤتمر العلمي التاسع لكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان،
مرجع سبق ذكره.

30- Barbara, Steinurachs, Aselected List of urban,
Environmental and Social Proble gaming L simulations,
Michigan an university, 1997.

31- David Allen, An Evaluation of a museum Education
Project with social integration and urban enviromental
problem as a focus, Washington Brookeing imstiation
press, 1998.

٣٢- ماهر أبو المعاطي على: الخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الحادي
والعشرين "رؤية مستقبلية" ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الحادي
عشر كلية الخدمة الاجتماعية بحلوان (القاهرة: مكتبة كلية الخدمة
الاجتماعية جامعة حلوان، ١٩٩٨).

33- Lee, Taylor, Urban – Rural Problems Contemporary
social problems servies, California, Dickenson Publishing
Company, 2001.

34- Joseph, Hankin, Selected Urban Problems and the Public
Community College, New York, Columbia university,
2001.

35- Ferguson, Ranald, Urban Problems and Community.
Development, Washington, Brookings institution, 2001.

36- Michael, and Others, Crisis intervention indian journal
of social work, V. 30 May, 1985, P.P 69 – 71.

٣٧- عبد الحليم رضا عبد العال: الخدمة الاجتماعية المعاصرة (القاهرة:
دار النهضة العربية، ١٩٩٠) ص ص ١٢٠ – ١٢٥.

٣٨- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع (القاهرة: الهيئة المصرية
العامة للكتاب، ١٩٧٩) ص ٣٩٤.

٣٩- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة (الإسكندرية:
المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع،

- ١٩٩٩) ص ٧ - ٨.
- ٤٠- السيد حنفي عوض: علم الاجتماع الحضري (الزقازيق: مكتبة جامعة الزقازيق، ١٩٨٧).
- 41- Kuper, Adam and Jessika Kuper 'eds" the social science Encyclopedia, London Routledge and Kegan, Paul, 1985, P 136 - 137.
- ٤٢- مسعد الفاروق حمودة: تنمية المجتمع الريفي والحضري ودور الخدمة الاجتماعية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٢) ص ١٨٣.
- ٤٣- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية (القاهرة: دار الكتاب المصري، ١٩٨٧) ص ٢٢٦.
- ٤٤- صلاح نامق: السكان (قنبلة مصر الموقوتة) (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩١) ص ٢٢.
- ٤٥- مختار أبو الخير: الاتصال الشخصي بين التلقين والعقل الواعي (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٢).
- 46- Johnson, Social work Practice, London Allgn & Bacoine, 1993, pp 21- 22.
- ٤٧- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦) ص ٤٣٣.
- ٤٨- سامية محمد فهمي: المشكلات الاجتماعية منظور الممارسة في الرعاية والخدمة الاجتماعية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥) ص ٧.
- ٤٩- محمد مصطفى حبشي: السياسة المحلية للتنمية الحضرية (المنيا: مكتبة دار حراء، ١٩٩١) ص ٢ - ٣.
- ٥٠- يمكن الرجوع إلى كل من :
- عبد المنعم محمد بدر: مشكلاتنا الاجتماعية أسس نظرية ونماذج خليجية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٥).
- إبراهيم العيسوي: انفجار أم أزمة تنمية دراسة في قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر (القاهرة: دار المستقبل العربي ١٩٨٤).
- ٥٢- كمال أعنا: ديناميات فريق العمل في تنمية المجتمع المحلي، بحث علمي "منشور" بالمؤتمر العلمي الرابع لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم (الفيوم: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ١٩٩١) ص ١٢١.
- ٥٣- عبد الهادي محمد والي: التخطيط

- الحضري تحليل نظري وملاحظات واقعية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣) ص ٦٧.
- ٥٤- إبراهيم العيسوي: مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.
- ٥٥- على عبد الرازق جلبي وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠) ص ٢٢١.
- ٥٦- قبارى محمد إسماعيل: علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتعمير والتنمية (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٠) ص ص ٢٦٤ - ٢٦٥.
- ٥٧- محمد عبد الرحمن الشرنوبى: مشكلات البيئة المعاصرة (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٣) ص ١٩٨.
- ٥٨- محمد دسوقي حامد: التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي مع الجماعات المدرسية ومواجهة خطورة الغزو الثقافي للأقمار الصناعية على التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره ص ص ٧٩٥ - ٧٩٨.
- ٥٩- رشاد أحمد عبد اللطيف: اتجاهات حديثة في تنمية المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الثامن لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم (الفيوم: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ١٩٩٥) ص.
- ٦٠- محمد مصطفى حبشي: السياسة المحلية للتنمية الحضرية، مرجع سبق ذكره ص ص ٢ - ٣.
- ٦١- أحمد مصطفى خاطر، سميرة كامل محمد: التنمية الاجتماعية (الأطر النظرية ونموذج المشاركة) (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٣) ص ١٤١.
- ٦٢- عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون: أجهزة وحالات في تنظيم المجتمع (القاهرة: توت للدعاية والنشر، ١٩٨٥) ص ص ٩٩ - ١٠٠.
- ٦٣- عادل محمد أنس: مبادئ تنظيم المجتمع في عبد الحليم رضا عبد العال وآخرين تنظيم المجتمع أسس ومبادئ (القاهرة: توت للدعاية والإعلان والنشر ١٩٨٦) ص ١١٨.
- ٦٤- عبد المنعم شوقي وآخرون: الكتاب السنوي الأول في الخدمة الاجتماعية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٩) ص ٣٤.
- ٦٥- نبيل محمد صادق: طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية (مدخل إسلامي) (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣) ص ٣٥٦.

66- Mokhtar, Abdel Aziz, Towards a Model of Community Development Policies in Egypt in

Journal for Social work Education in Africa, Volameve
Associatioen for Social work Education in Africa,
December, 1981, pp 80 – 81.

٦٧- إبراهيم عبد الرحمن رجب: مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المعاصر
(القاهرة: مؤسسة الشرق الأدنى، ١٩٨٨) ص ٢٣ - ٢٤.

68- Mokhtar, Abdel Aziz, towards of community
development policies in Egypt, op, Cit p p 87 – 88.

69- Toseland, W Ronald, Robert Frivas, An interoduction to
Group work Practice, N.y, Macmillan Publishing, 1984, p
p 265 – 278.

٧٠- سوسن عثمان عبد اللطيف: دور الجمعيات التطوعية في الجهود
الفنية بحث مقدم إلى البرنامج الثاني للتنمية المحلية المنعقد في الفترة
من (٢٧ - ٢٩) نوفمبر (القاهرة: وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٩٨٩)
ص ٧.

٧١- إيمان جلال أحمد: النمو العشوائي للمدينة دراسة في علم الاجتماع
الحضري مع التطبيق على امتداد مدينة القاهرة، رسالة ماجستير "غير
منشورة" (القاهرة: مكتبة كلية الآداب جامعة القاهرة، ١٩٩٢).

٧٢- صلاح الدين محمود : الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان
المناطق الحضرية العشوائية، رسالة ماجستير "غير منشورة"
(القاهرة: مكتبة معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس،
١٩٨٨).

٧٣- فيديديكو مايورنا: نظرة في مستقبل البشرية قضايا لا تحتمل الانتظار
ترجمة محمود على مكي (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة
والثقافة العالمية، ١٩٩٠).

٧٤- أنظر كل من:

- السيد الحسيني: المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري (القاهرة:
مطابع سجل العرب، ١٩٨٠).

- محمود جاد: التضخم الحضري في البلاد النامية (القاهرة: دار العالم
الثالث، ١٩٩٣).

٧٥- ثابت كامل حكيم: التعليم الأساسي من أجل التنمية (القاهرة: المطبعة
عثمانية، ١٩٨٢) ص ١١ - ١٥.

٧٦- إسماعيل محمد دياب: التعليم الأساسي دراسة تحليلية لأراء
واتجاهات المدرسين والمدرسات (القاهرة: مكتبة

- الانجلو المصرية، ١٩٨٣).
٧٧- معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية (القاهرة: معهد
التخطيط القومي، ١٩٩٦).
٧٨- أحمد حسنى إبراهيم: تعبئة جهود الشباب لحماية البيئة، رسالة
ماجستير "غير منشورة" (الفيوم: كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم:
١٩٩٤).
٧٩- ماهر أبو المعاطي: تحديد احتياجات المجتمعات الحضرية المتخلفة،
مرجع سبق ذكره.
٨٠- هناء محمد السيد: التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لمساعدة
الجمعيات الأهلية الدينية على مواجهة مشكلاتها، رسالة ماجستير
غير منشورة (الفيوم: كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم جامعة
القاهرة، ١٩٩٦).

81- Rothman Jack, Three models of community organization
Practice, in fred Cox et al Strategies of community
organization Practice, Illinois, Peacock Publishers, 1974,
PP 22- 35.